التَّرجمة واللِّسانيات

دراسةٌ في العلائِق والآفاق المُشتركة

د.حسن بحراوي
أستاذ التعليم العالي
جامعة محمد الخامس.الرباط

تقديم:

في أواسط القرنِ العشرين سَتستضيفُ نظريةُ الترجمة قادماً جديدا وقويا هو اللّسانيات الحديثة. فبعدَ شُيوع هذا العلم ابتداء من أواخر الخمسينات، ستشرعُ في الظهور طائفةٌ من المقاربات تدرسُ الترجمةَ من منطلقات لغوية صرفة. وسيسود الاعتقاد بأن اللسانيات الوصفية هي وَحْدها القادرة على وَضْع الأساسِ التّجريبي والمنهجي لنظرية الترجمة.

وسوف تتبارى في الميدان ثلاثةُ اتجاهات أخذت على عاتقها تأكيدَ أهْلية اللِّسانيات لاحتضانِ مَبْحث الترجمة ورفع شعار عَلْمنة مجالها، وهي على التَّوالي:

- الاتجاه الأمريكي المنبثق عن الجمعية الأمريكية للكِتَاب المقدس، والذي مثّله عالم اللسانيات أوجين نِيدَا وبحثه على الخصوص في مسائل المُعادل الدِّينامي والمُعادل الشَّكلي.

- الاتجاهُ الكَنَدي الذي قاده الباحثان فيناي ودَارْبلني انطلاقا من وضعيةِ الازدواجِ اللغوي التي تعيشها كَنَدا، والذي أسْفر عن ظهور منهج جديد في مناولة الترجمة هو الأسلوبية المقارنة.

– الاتجاهُ السْلاَفي الذي برز مع السوفياتي فِيدُوروف، واعتبرَ درس الترجمة فرعاً من فروع الفيلولوجيا وعامَلَها من منطلق الأساس اللغوي الذي تقوم عليه.

وقد كانت نتيجةَ احتكارِ اللّسانيات للمجال أن تمَّ شبه تأميم للبحث في الترجمة بدعوى أنها حملت العديد من الحلول لمشكلات الترجمة، وساعدت المترجمين على اكتساب وعي جديد بموضوع ممارسَتهم، ومكّنتُهم بالتالي من التَّخلص من المقاربات التعْميمية التي ظلت تملأ الميدان.وأمام هذا الوضع الجديدِ، لم يتأخر المشتغلون في الترجمة في الاعتراض على "ديكتاتورية" المقاربة اللِّسانية التي رَأوا أنها تتجاهلُ المظهر الأدبي للترجمة، وتزجّ بها في مجاهل التعقيد والمعيارية المفرطة. وقد توقفوا بالخصوص عند بعض نقائصِ وجهة النظر اللسانية وفي مقدمتها القولُ باستحالة الترجمة التي يكذبُها واقع الازدهار الدائم الذي تعيشه هذه الأخيرة. وبالفعل، فقد أثبتت نظريات اللسانيين حول الترجمة أنها تُغلِّب الجانب المعياري واللغوي في الوقت الذي كانت فيه نظريات المترجمين تسير في اتجاهٍ معاكس يقوم على اعتبار الترجمة فنّا لا علماً. وغاب عن الفريقين أن الترجمة هي في المقام الأول "ظاهرة تاريخية"، وأن على قَوَاعدهم أن تتلاءم مع هذا المعطى الأساسي.

وقد حاول الفرنسي جُورج مُونان، منذ الستينات، التَّلطيفَ من جَوِّ التوتُّر الذي سَادَبيْن علم اللسانيات والمترجمين، وعمل على تقريب الشقة بينهما عن طريق تنسيبه لمفاهيم الاستحالة والإمكان التي ظلت موضعَ خلافٍ بين الفريقين، وإبرازهِ الفوائد الكثيرة المنتظر أن تَجْنيها الترجمة من تدخّل المقاربة اللِّسانية. غير أنه لم يفلح في ذلك إلا في حدودٍ جدّ ضيقة. لأن أسباب الخلاف كانت تمتد إلى أبعد من مصاعب استضافة علوم اللسانيات، أو التشكيك في فعاليتها، بل وحمّلتها كذلك مسؤوليةَ التأخُّر الذي ناب تطوّر نظرية الترجمة في محيطها الطبيعي الذي يأخذ بالاعتبار، إلى جانب مظهرها اللغوي، مظاهرها الثقافية والحضارية والجمالية..إلخ.

تبدو علاقة الترجمة بعُلوم اللسانيات من باب تحصيل الحاصل، ولكن ذلك الحاصل المشوبِ بكثير من الشُّكوك والشّبهات التي تحتاج إلى معالجة تحليلية وتمحيصٍ نَقْدي لبيانِ ما تَنْطوي عليه وما تُضْمره. وتأخذ هذه الصَّفحات على عاتقها طرح موضوع هذه العلاقة من زواياها المختلفة في أفق القطع مع الكلام العام الرائج، واستنهاضِ الأسئلة والإشكالات الجديرة بِالتأملِ.

ونبدأ من البداية، أي من واقع وجودِ لفيفٍ من المشتغلين بالموضوع يرى بأن علاقة اللسانيات بالترجمة ونظريتها أمر بديهيٌ و لا يحتاج إلى تأكيد، وهم بالتالي يعتبرونَ أن نظرية الترجمة جزء لا يتجزأ من اللسانيات، بل هي تشكلُ فرعاً من اللسانيات التطبيقية، بما أنها تطبِّق على الترجمة نظرياتٍ لسانية.

وفي مقدمة هؤلاء كثير من علماء اللسانيات الذين جعلوا من نظرية الترجمة قطاعا من اللسانيات لاعتقادهم بأن المشكلات النظرية التي تطرحها الترجمة لا يمكن أن تجد حلّها إلا ضمن النظرية اللسانية. ولذلك فبدلاً من أن يقترحوا علينا نظرية للترجمة بمعنى الكلمة، نجدهم يستغرقُون في طرح تساؤلات بشأن "إمكانية" الترجمة، ويستعرضُون النظريات اللسانية لتبرير تَعْريفهم للترجمة باعتبارها عمليةً لغويةً في المقام الأول.

واستلهاما من هذا الطرح "الاسْتحواذي" الذي يجعل النظرية اللسانية "تبتلعُ" نظرية الترجمة، يحلو لبعض المولعين بالتحقيب أن يوزِّعوا نظريات الترجمة منذ نشأتها إلى الوقت الراهن إلى ثلاث مراحل، يَصِفون الأولى منها بالماقَبْل لسانية لخلوِّها من التأَمل النظري المحض، واعتمادها في الدرجة الأولى على الدِّراية المباشرة المستمدة من الممارسة. ويسمُّون الثانية بالمرحلة اللسانية ويجعلون نقطة انطلاقها شُيوع عِلم اللغة الحديث في حقبة الستينات، وتأثر الباحثين في مجال الترجمة بالمقاربة المنهجية والنّسقية التي روَّجت لها اللسانيات الحديثة. وأما المرحلة الثالثة فيضعُونها في خَانة المابعد لِسانية وينظرون لَهَا كتَسويّة تَوْفيقية، بين الأوائل من أهل الممارسة والأواخر من أهل التنظير، اعتمادا على

اجتراحها عوالم معرفية ومنهجية جديدة كالسّيميائيات، ونظريات الاتصال ومفاهيم الخطاب والنّص إلخ..

ومما يبدُو من ظاهر هذه التَّصنيفات، فإنها تَعْتمد مِعيار الاقتراب أو الابتعاد من هذا العلم الجديد، والذي لم يُعدّ جديدا تماما، الذي هو اللسانيات.

وعموماً، فبالنسبة لبعض الباحثين ليس هناك من داع للتمييز بين النظرية اللسانية ونظرية الترجمة، لأن هذه الأخيرة بالنسبة لَهُم جزء لا يتجزأ من علم اللّسانيات التطبيقية، ولذلك يبدو لهؤلاء من الطبيعي الحديث عن "نظريات لِسانية مُطبقة على الترجمة"، بدل الحديث عن نظرية للترجمة بحَصْر المعنى. (Pergnier:1981.255).

ثم نأتي إلى الطائِفة الثَّانية، وأنصارُها أقلّ عدداً، وعندهم فإن نظرية الترجمة ليست لها علاقة تذكر باللسانيات لاعتقادهم بأن هذه الأخيرة تقدم نفسها كَعِلم، بينما تَقْنع الترجمة بكونها فناً، وهم بالتالي يَروْن في اللسانيات والترجمة مجاليْن للاشتغال مُختلفين كُليا.

وعند هؤلاء، فبالرغم من أن النّص الأدبي موضوع الترجمة يشتغل مبدئياً ووظيفيا باللّغة وعليْها، فإن ذلك لا يبرِّر احتكار عالم اللسانيات للتنظير للترجمة خاصة، وأن كثيرا من اللِّسانيين لا يُبدون على معرفة كافية بخصوصية الاشتغال الأدبي تؤهلهم لإيجاد المفاهيم المناسبة لمقاربة التطبيقات الأدبية للغة، ومنها الترجمة. ويزداد هذا الأمر تعقيدًا عندما يتعلق ببعض تلك المذاهب اللِّسانية التي تفصل بقوة بين الأدب واللغة، ولا ترى فيهما نشاطَيْن مُتَعاضدين، وإنما قطاعين مُسْتقلين، بل ومُتَباعدين.

وإذا كانت المعطيات التَّجريبية تُخبرنا بأن الأدب يقوم على اللغة، بل على اللّغات، فإنها قطعا ليست تلك اللغة الخام التي تعوّد عالم اللسانيات على التعامل بها، وإنما هي لغة نَوْعية وذات خُصوصية مَلحُوظة. ومن هنا فتناول النصوص الأدبية المترجمة بمفاهيم لغوية مَحضة يؤدي رأسا إلى تجاهل هذه الخاصية اللَّصيقة بالإبداع الأدبي.

وقد أَدَّت هذه العلاقة المُلْتبسة، التي وصفنا بعض مظاهرها بين الترجمة واللسانيات، بالمترجمين أنفسهم إلى الوقوع في الخلط والبَلْبلة. فبينما يُلح السوفياتي فيدوروف بكل قوة على أن يكون المترجمُ ذَا تكوينِ متينِ في اللسانيات بحيث يشمل فقه اللغة والأسلوبية والعَروض.. إلخ بما يعني لديه حاجة المترجم المتزايدة إلى المعرفة اللسانية.. نجد إدمون كَاري يعترضُ على أن يكون فنّ الترجمة تابعاً لأي علم بما في ذلك علم اللسانيات. فقد كان يرى أنَّ الترجمة إذا كانت تنصبّ على ملفوظات لُغوية، فإن ذلك لا يجعلُها محض عملية لغوية. .(Mounin:1976.196)

ولكن المفارقة التي يَذْكرها مُونَان هي أن إدمون كاري نفسه، الذي فقدناه مُبكرا في حادثة طائرة وكان عضواً لامعًا في محافل الترجمة ممارسة وتنظيرا، كان قد اشتهر بدوره، من جهة، بحفزه المترجمين على تطوير ثقافتهم اللسانية، ومن جهة أخرى، بإثارته فضول علماء اللِّسانيات إلى مشكلات الترجمة. وهو أمر مُثير للانتباه إذا ما استحضرنا أنَّ كَاري كان من أشد المتحمِّسين للمقاربة الأدبية للترجمة، وأخلصَ الذائدين عليها من تسلّط اللسانيات.(Mounin:1967.65)

وبغضِّ النظر عن حقيقة هذه المواقف المتردِّدة، فإن المعنى المحصل من كل ما سبق هو أن تناول الأعمال الأدبية المترجمة لا يجوز أن يقف عند مظهرها اللساني المُجرد، أيْ باعتبارها واقعة لغوية محضة، لأن المترجم حينئذ يقوم بتجاهل حمولتها الجمالية والتعبيرية التي هي جَوْهر كل عملية أدبية،كما يغمض العينَ عن مَضْمونها الفكري والإنساني، مما يفقد عمله كل الوَّجاهة والمِصْداقية المنتظرة منه.

وأما عُلماء اللِّسانيات من المشتغلين بالترجمة فإن حماسهُم لمجال تخصُّصهم يحملهم على إدارة ظهرهم لهذه المعايير الأدبية، أو في أقل تقدير لا يُعطونها الاعتبار الأول، وهم يَصْطنعون للتَّعبير عن اتجاههم طرائق شتى.

ومن هؤلاء الفرنسي جُورج مونان الذي ينطلقُ من واقع أن الترجمة حالة من الاتصال اللغوي تقوم بين لغتين فأكثر، وتكون نتيجةً لازدواجية لُغوية على

درجة معقولةٍ من الوعي والتنظيم. وهذا هو الذي جعله يتخذ من نظرية الترجمة فرعاً من اللسانيات، لاعتقاده بأن المشكلات النظرية التي تطرحُها الترجمة لا يمكن أن تجد حلّها إلا ضمن النّظرية اللّسانية.

ولذلك فبدلاً من أن يقترح نظرية للترجمة بالمعنى الأدبي للكلمة، نجدُه يستغرق على طريقة اللسانيين في طرح تساؤلات بشأن إمكانية الترجمة، ويستعرضُ النظريات اللسانية لتبرير تعريفٍ للترجمة باعتبارها عملية لغوية في المقام الأول، مستفيداً من معلوماته عن نظريات الدلالة، والنظرية المعجمية و"الوحدات الدَّلالية الصغرى"، والتركيب والإيحاء والتَّواصل الإنساني إلخ..

إن مُونان يركز بحثَهُ حول الترجمة من زاوية لُغوية، ويجعلُ هدفَ الترجمة هو أن تَقُول "نفس" الشيء الذي يَقُوله الأصل.(Mounin:1967.1972.1976)

أما عالمُ اللغةِ الأمريكي جُون كاتفورد فقد قارب الترجمة بدوره باعتبارها جُزءا لا يتجزأ من مجال اللِّسانيات من حيث المفاهيم والمنهجية.وهو يجعل موضوعَهُ البحث في العلاقات القائمة بين اللغات التي تكشف عنها عمليات الترجمة، مع أخذه في الاعتبار أن الأمر يتعلق بمادّة نصية لها سِياقها وبنياتها الخاصّة، ولكنه يَنْساق وراء نمط من التحليل الشكلي، النحوي واللغوي، الذي يقودُه إلى التركيز على مَصاعب الانتقال من لغة إلى أخرى، وينتهي إسوة بغالبية اللسانيين، إلى القول بشبه استحالة الترجمة.

وقد كانت نتيجةُ هذه النزعة اللسانية في مقاربة التَّرجمة أن عزلَتْها عن محيطها الثقافي والأدبي وحوّلتها إلى كائن مخبري يفتقد إلى الدينامية والحيوية، ولذلك لم تكن محلّ ترحيب من طرف المترجمين ومنظري الترجمة الذين رأوا فيها نزعة "أمبريالية مُفرطة".وبالرغم من اعترافهم بالعَوْن الذي يمكن أن تقدمه النظريات اللسانية، خاصة البنيوية منها، في دراسة الترجمة فمُعظمهم ينكرون عليها الاستحواذ على المبحث واعتبار المشكلات النظرية هي المشكلة المركزية. .(Pergnier:1978.9)

أما الحلّ الوَسط فقد ورد على لسان مُوريس بيرنيي، وهو أحد السُّوسْيولسانيين الذي كرَّس أطروحته للموضوع. وعنده فإن الترجمة ليست ملحقا للسانيات ولكنها على العكس تندرج ضمن إطار نظري نَوْعي. وهو يُضيف بأن القول بعدم الخَلط بين نظرية اللسانيات ونظرية الترجمة، وأن الواحدة ليست مجرد تطبيق للثانية، قول لا يُؤدي بصورة بديهية إلى الاعتقاد بأنهما عِلْمان مختلفان، أو أنّ نظرية الترجمة لم تقتبس شيئا عن النظريات اللسانية، ولا أن هذه الأخيرة لم تَغْتنِ بمُعطيات البَحث في الترجمة.

وهو يَسْعى إلى بيان العكس من ذلك، أي أن نظرية الترجمة والنظرية اللسانية هما بالفعل نظريتان متداخلتان تماماً ومُتضامنتان الواحدة مع الأخرى. ذلك أن موضوع اللسانيات هو اللّغة، وأن الترجمة هي إحدى تمظهرات اللغة. كما يجاهد ليبرهن على أنه لا أمل لنظرية الترجمة في التّطور، ضمن إطار النظريات الأوْسع للغة، ما لم تُصبح موضوع بحث نَوْعي ينطلقُ من انشغالاته الخاصة، ولا يكتفي بِتَطْبِيق نماذج جاهزة لم يتم إعدادُها خِصّيصا له.(Pergnier:1981.255)

إن الأخذ بهذا التَّصور الوسَطي ينطوي على جُملة من الفوائد ليس أقلها أنه يضمن التّطور لنظرية الترجمة عن طريق التوفيق بين النماذج النظرية والممارسة، وأنه أيضا يجعلُ اللسانيات العامّة نفسها تفيد من عملها على الترجمة، ذلك أن الترجمة ظاهرة مركزية في اشتغال اللّغة بكل التأكيد اللازم. كل ذلك مع الافتراض المبدئي بأنه لا تُوجد هناك نظرية واحدة للسانيات وأخرى للترجمة، وإنما هُناك بالتأكيد العديد من نظريات اللّسانيات والعديد من نظريات الترجمة.

ومن دون أن نقف هذا الموقف البراغماتي المشبع بالجدل والسِّجال، يمكننا أن نتأمل بكامِل الهُدوء في نوعية العلاقة القائمة بين نظرية الترجمة والنظريات اللسانية، ثم نطرح على أنفسنا بعض تلك الأسئلة التي تبدو جَوْهرية بهذا الصدد من قَبيل :

- هل اللسانيات يمكنها أن تقدم شيئاً لممارسة الترجمة؟
- هل المُترجم بحاجة أمْ لا إلى عَالم اللّسانيات لكي يُنجز عمله؟
- ما الذي أخّر ظهور المقاربة اللغوية للترجمة؟
- وما سرّ التجاهُل الطويل الذي نَابَ قضايا الترجمة رغم حضورها الدائم وديناميتها المشهودة؟

من البديهي أن المُترجم قد تَرْجم دائما دون يطرح مشاكل لسانية مُعقدة رغم أنه يُمارس ما يسمِّيه أنطوان بيرمان نشاطا فوق لِساني غير واعٍ épilinguistique. كما أن المُترجم الجيِّد أو السَّيئ ليس بالضرورة هو الذي درَس أم لَمْ يدرس اللسانيات. بل يجوز لنا أن نعكس هذا الطرح، فنقول بأن نَشاط الترجمة هو الذي يُمكن أن يفيد عالم اللسانيات في عمله ويجعله يأخذ درساً من ظاهرة الترجمة. (Yaguello:1985.47)

وإذا كان قد نُظر دائما إلى الترجمة كمظهر حَيَوي للاتصال بين اللُّغات وكواقعة للازدواج اللغوي، فإنه قد تأخر طويلا البحث في علاقتها باللسانيات. فحتى مُنتصف القرن الماضي لم يكن أحد من عُلماء اللغة قد تأمَّل بصورة مُعمقة في علاقة الترجمة باللسانيات. حتى أنه من الصَّعب مثلا أن نعثُر لدى سوسور وجاسبرسن، كما عند سابير وبْلُومفيلد، على أكثر من إشارات قليلة وخاطفة وعرضية تبدو فيها التَّرجمة في مَوقع هامِشي وغير مقصودة لذاتها. والنتيجة المنظورة لهذا التجاهل أن مُؤلفات اللسانيات لا تتوقف عند ظاهرة الترجمة ولو من زاويتها اللغوية، وبالرغم من وجود تراكم مهم من المؤلفات والمقالات والمقدمات تمتد من شِيشْرون إلى جِيد تناولت فَنّ الترجمة من جميع الوُجوه. فإن اللسانيات ظلّت غائبة عن الميدان، فليسَ هُناك من بين علماء اللسانيات الذين أسَّسوا الاتجاهات الرَّاهنة لهذا العِلْم مَن خصّص حيّزا ولو صغيرا لتحليل هذه العملية ذات الطابع اللِّساني المؤكد، والتي كان يظهر أنه من الصَّعب إخضاعُها للتحليل الدقيق. (Mounin:1967.64).

ومن جهتها، فإن القواميس والمعاجم اللُّغوية ظلت مُتوارية عن الميدان كلما تعلّق الأمر بتحديد ماهية الترجمة، وبيان خُصوصياتها المفهومية والاصطلاحية. فلم يتناول أَنْدري مارتيني التّرجمة سوى بأسْطر قليلة في كتابه "عناصر اللّسانيات العامة. 1970". وقد استمر هذا التجاهل في "القاموس الموسُوعي لعلوم اللغة" لديكرو وتودوروف (1972)، كما في "قاموس علوم اللغة" لجان ديبوا (1973)، و"قاموس اللّسانيات" لجُورج مونان (1974)، ولا في مؤلفاتِه الأخرى من مثل "مفاتيح لعلم اللغة" (1968) أو "مفاتيح لعلم الدلالة" (1972)..(Larose:34).

وفي مجال تَدْريس اللّغات الحية ظلت الترجمة تعتبر دائماً كمادة تطبيقية وذات طبيعة أدبية في الغالب أكثر منها مادة لِسَانية. ولم تطرح الترجمة طرحاً علميا سِوى في حظيرة جَمعيات الكِتَاب المقدس، وخاصة الجمعية الأمريكية الشهيرة حيث جرى اللّقاء الأول بين علم اللسانيات الحديثة والترجمة، خارج العالم الاشتراكي طبعاً. (Mounin:1967.65).

ويلخِّص عالمُ اللغة الفرنسي أندري مارتيني A.Martinet في مادة ترجمة ضمن (الدليل الألفبائي للسانيات. باريس. 1969) هذه المشكلات على النحو التالي: "إنَّ ما يشكل مُفارقة في حالة الترجمة حتى السنوات الأخيرة، هو التجاهل الكامل الذي عُوملت به من طرف اللسانيات، إن ضمن بُحوثها أو برامجها أو مجلاتها. وأما التحوّل الذي طرأ على الموقف فقد حدث خلال الخمسينات لأسباب متعددةٍ بحسب الأحوال.ففي كندا تمّ ذلك بدافع الحاجة إلى عصرنة الإدارة المزدوجة اللغة، وفي أمريكا بفضل التجنيد الصّناعي تقريبا لمترجمي الكِتاب المقدس ضمن الجمعية الأمريكية المشهورة، أما في الاتحاد السوفياتي فقد كان هناك تقليد قديم يُعتبر الترجمة في أعلى درجة في سُلّم الإنتاجات الأدبية".

وهكذا فبغضّ النظر عن إعلان النّوايا المتكرر الذي ظَلّ يؤكد على المصلحة المتبادلة في تعايش اللِّسانيات والترجمة، فقد اعتبرت دائما عمليات

التّرجمة مجرد وسيلة لإيضاح مَسائل اللّسانيات العامة. وفي أحسن الأحوال جرى استعمالُ اللِّسانيات، وبخاصة منها البنيوية والوظيفية، لِنَفْي إمكانية الترجمة أو الطّعن باسم الترجمة في شرعية بعض النظريات اللسانية، وكّلها مواقف لم تكن لتسهّل قيام علاقة صحية وسليمة بين الترجمة واللسانيات. (مونان:56).

وبينما كان المترجمون ينعون على عُلماء اللسانيات تغييب مبحث الترجمة في مؤلَّفاتهم، استمر هؤلاء في الادعاء بأن اللسانيات بوُسْعها أن تعلّم المترجمين أنفسهم الكثير من أسرار ومستغلقات مهنتهم.

وفي هذا الصدد كان مُونان قد صرّح بأن "وُجود التَّرجمة يشكِّل فضيحة اللسانيات المعاصرة، وحتى الآن ظل فَحْص هذه الفضيحة في أقل الأحوال مأسُوفاً عليه".

وقد وُجد من بين الباحثين مَن حاول أن يخفّف من عمق الخلاف القائم بين الطرفين ويمدّ الجسور الضرورية لإتاحة تساكن ودّي بين اللسانيات والترجمة، وذلك من خلال قَوْلهم بأن كلَّ خطاب حَوْل الترجمة يفترض نظرية للغة، وأنه باستعمال المقاربة اللغوية وحدها يمكن أن تجد مشاكل الترجمة حلولها بفضل الفحص والمقارنة. وكذلك بالتأكيد على أن عَالم اللِّسانيات لابُدَّ بالمقابل أن يستفيد في أطروحاته مِمَّا تقدمه له الترجمة باعتبارها مجالاً للبحث والتجربة. .(Perret:1975.9)

وقد انتصر أخيراً هذا الاتجاه الذي يَسْعى إلى تفسير الوقائع الترجمية من خلال النظريات اللسانية للترجمة. ومُتَزعِّموه هم علماء اللسانيات الذين انخرطوا في وقت متأخر في الاهتمام بالترجمة كل من زاوية نظره، أو دائرة اشتغاله كالتركيب والدلالة والسوسيولسانيات ونظرية اللغات المتماسّة، بل وحتى اللسانيات التاريخية، وكثير من الأعمال التي تهمّ اللسانيات المطبقة على تعليم اللغات الحية. (Vinay:8.10).

فمع الازدهار السريع للعُلوم الإنسانية، خاصة اللسانيات، سوف تأخذ نظرية الترجمة مظهرها اللساني والبيداغوجي الواضح. حيث أصبحَ من الممكن وصف الترجمات انطلاقا من لغة الانطلاق والوصول، وأمكنَ كذلك تدريسُ الترجمة بوصفها انتقالا من لغة إلى أخرى. (Depré:1999.53.54).

وبالنَّظر للعدَدِ الهامِّ للنظريات التي استلهمت العلوم اللِّسانية في الاقتراب من مجال الترجمة، فإننا سنقتصر على أكثرها حضوراً وتمثيلية. وذلك من خلال توزيعها إلى ثلاث لحظات أساسية هي لحظة الرِّيادة مع الفيلسوف اللغوي الأمريكي مارشال أوبان (1939)، وعالم اللسانيات الرّوسي الأصل رومان جاكوبسون (1959)، ولحظة النّضوج التي مثلتها ثلاث تجارب قُطرية بارزة هي التجربة السوفياتية والتجربة الكندية والتجربة الأمريكية، ثم أخيرا لحظةُ الاستمرار التي بَرز فيها على الخصوص الفرنسي جورج مونان، والأمريكي جون كاتفورد وآخرون سنعرض لهم بإيجاز في سياق الحديث عن تنامي المقاربة اللسانية للترجمة خلال الستينات وَمَا تلاها.

لحظةُ الريادة:

1- مارشال أوبان (1939)

لأمر ما، تجاهلت فلسفاتُ اللغة، ولفترة طويلة، النظر إلى الترجمة من خلال العلاقة بين اللغة والفكر، إلى أن جاء الفيلسوف واللغوي الأمريكي مارشال أوربان Wilbur Marshall Urban الذي يعتبر كتابه الموسوم (اللغة والفكر، Language and Thought 1939) أول عمل يتناول الترجمة كقضية لغوية وفلسفية بكامل أبعادها، وذلك في بضع صفحات اعتماداً على اقتراحات وتصوّرات صاغها العالم الأنتروبولوجي مَالينوفسكي سنة 1923 حول قضايا الفكر في اللغات البدائية. وعليه، يكون أوبان رائداً في جَعْل الترجمة تنال مرتبة الإشكالية الفلسفية عندما اتخذها موضوعا للتأملِ النّوعي، مُستفيدا من تصورات علماء اللسانيات والإثنولوجيا من أمثال سابير ومالينوفسكي وآخرين..

وبذلك، تكون بداية التأمل الحديث في الترجمة خُطوة أمريكية تمت عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وتمحورت حول قضايا من قبيل مَقْبولية أو استحالة الترجمة جزئيا أو كليا، والبحث في خلفيات ذلك التي قد تكون عائدة إما إلى أسباب بنيوية تخص اللغات (العائق اللغوي)، أو ترجع إلى تنوّع المرجعيات النفسية والسوسيولوجية والإثنوغرافية (العائق الثقافي). وقد كان الحاجز الأخير قائما على الدوام في وجه الترجمة طوال تاريخ الترجمة، ومن ذلك أن صعوبة ترجمة هُوميروس لم تكن عائدة إلى اختلاف اللغتين اليونانية والفرنسية، بل إلى الاختلافات الثقافية التي استَعْصى تخطّيها على مترجمي القرن الثامن عشر.

وهكذا، وانطلاقا من تحليل الفروقات بين اللغات التي تعود إلى أسطورة بابل، استطاع علماء وفلاسفة اللغة من أمثال همبولت وسابير وبنيامين وورف أن يتوصَّلوا إلى أن الترجمة عملية مُستحيلة نظريا. (Mounin:1972.97.98)، وذلك استنادا إلى أن كل لغة ليست فقط ذخيرة لفظية، وإنما تتوفر على رؤيتها الخاصة للعَالَم، وأن التقابل بين ألفاظ لُغَتين لا يتناسب أبدا مع القصد الذي تحمّله لها كل لغة على حدة. (Depré:1999.53.54.).

2- رُومان جاكوبسون: (1959)

يُعرِّف جاكوبسون الترجمة بكونها عملية نقل رموز ورسائل كلامية من لغة إلى لغة أخرى، ومن هنا ارتباطها الطبيعي عندَهُ بالدراسات اللغوية.

وهذه الرموز، سواء أكانت لفظية أو غير لفظية، أيْ سواء أكانت قائمة على اللّغات أو الإشارات والحركات مثلا، فإنه يكونُ لكلِّ رمز من تلك الرموز معنًى ودلالة، والترجمة هي عملية نقلِ ذلك المعنى من سِجله الأصلي، إلى سِجلّ آخر يستقبلُه.

ومعلومٌ أن جَاكوبسون يوزع أنواع الترجمة إلى ثلاثة:

- التَّرجمة ضمن اللغة الواحدة، وهي أقرب إلى التأويل، لأنها تسمي ملفوظات من لغة ما بواسطة ألفاظ تنتمي إلى اللغة ذاتها.

– الترجمة اللغوية، وهي الترجمة كما نعرفها وتعمل على نقل رموز كلامية، أي ألفاظ وجمل من لغة إلى أخرى.

– الترجمة الدلالية، وهي تأويل رموز لفظية بواسطة رموز غير لفظية (علامة ممنوع الدُّخول مثلا).

ولتجنُّب المشاكل الناجمة في الترجمة عن عدم وجود تطابق بين ألفاظ ورموز وإيحاءات هذه اللغة أو تلك، يجعل جاكوبسون وحدة الترجمة هي الرسالة الكلامية التي يبثها المرسل ويقوم المترجم بفَكِّ سَنَنها، وفهمها وتمثلِ أبعادها المباشرة وغير المباشرة، ثم صياغتها في سُنَن لغة المتلقي الجديد.

وعلى هذا النّحو، يتأكد الطابع اللّغوي لعملية الترجمة الذي يعني هنا تَجْسير المسافة بين لغتين عن طريق إيجاد الوحدة الكلامية الملائمة، ولمَ لا المطابقة وإحلالها مكان الأصل.

لحظةُ النُّضوج: تجارب قطرية

1– التَّجربة الكندية

فيناي وداربلني (1958)

وفي أواخر الخمسينات ستظهر أولُ مقاربة منهجية للترجمة تقوم على التَّحليل العلمي، والتطبيق المنطقي للسانيات المعاصرة من خلال كتاب (الأسلوبية المقارنة بين الفرنسية والإنجليزية. Stylistique comparée du français et de l'anglais) الذي ألفه فيناي وداربلني J.Darbelnet. J .P .Vinnay.

وقد جاء هذا الكتاب ليلبّي حاجة كَندا، بسبب وضعها اللغوي المزدوج منذ 1867، إلى نشر النصوص الإدارية والقانونية والحكومية ذات الطابع الرسمي بلغتين مُتساويتين دستورياً هما الفرنسية والإنجليزية، مما كان حافزا على إنشاء (مكتب المترجمين)، وهو عبارة عن هيئة فدرالية يتجنَّد فيها حوالي ألف من

المترجمين ذوي المستوي العالي، ودافعا لإقدام هذين المؤلفين المتشبعين بالثقافة اللسانية الحديثة على الكشف عن القواعد التي يجب اتباعها لتقديم ترجمةٍ جيدة. وذلك في الوقت الذي كانت فيه معظم التأملات حول الترجمة عبارة عن مجموعة من الأمثلة والوصفات.

إن أهم ما يميز هذه النظرية الكندية هو قطعُها مع مفهوم الترجمة كلمة كلمة، والتزام المفهوم المنهجي الذي يقول بوحدة الترجمة، أي الاشتغال على مجموعات أو مركبات تتم ترجمتها دفعة واحدة باعتبارها وحدات حقيقية للمَعْنى. (Mounin:1967.64.et:1972.97.98).

وكانت معظم المؤلَّفات التي تتناول الترجمة من منظور النظرية اللسانية تقف عند قضايا المُعادلات الوظيفية القائمة بين لُغتين، أي أنها لا تتساءل عمّا هي الترجمة ولا تسعى إلى تحديدها، بقدر ما تتّجه إلى تسْهيلها من خلال الاهتمام بالنّحو والمعجم، والأسلوب، والبحث الدؤوب عن وصفات تمكّن من إيجاد مُعادلات بين لغتين.

وإذ يقوم مؤلفهما على هذا التصور، فهما يقدِّمان تعريفاً للترجمة باعتبارها "انتقال من لغة (أ) إلى لغة (ب)، للتعبير عن واقعة (س). وهو الانتقال الذي نسمّيه عادة ترجمة، ويعود إلى درسٍ خاص ذي طبيعة مقارنة، يكون الهدف منه تفسير الآليات وتسهيل التحقق من صحة الترجمة عَبْر إبراز القوانين الصالحة للغتين المعنيتين بالترجمة. ومن هنا تنصبّ الترجمة على حالة خاصة، أيْ التطبيق العملي للأسْلُوبية المقارنة. (Vinay-Darbelnet: 20).

وسننطلقُ من استعراض مذهب الأسلوبية المقارنة من هذه الطّرفة التي ترويها السيدة دومينيك دُوري D'Aury في مقدمتها لكتاب مونان (1963) في سياق حديثها عن طبيعة ذلك الصراع المعقد الذي كانت تدور رَحَاهُ بين المترجمين "التقنيين" الذين يغبطون المترجمين "الأدبيين" لأنهم لا يواجهون

مشاكل معجمية، بينما يغبط "الأدبِيُّون" زملاءهم "التقنيين" لأنهم لا تواجههم سوى المشاكل المُعْجمية.

أما دعاة الأسلوبية المقارنة فَلُهم وجهة نظر أخرى في الموضوع. فالمشاكل المعجمية تعتبر عندهم ثانوية، ويمكن التغلب عليها بمراجعة كتب متخصصة يسهل الحصول عليها. بينما النصوص العلمية تمتلك هي كذلك بنية أسلوبية، تماما مثل النّصوص الأدبية، وهو ما يفرض على المترجم أن يلم بها ليتمكَّن من أدائها بكامل الدِّراية.

وعليه، فإن المشكل الذي تطرحه الدراسات القائمة على الأسلوبية المقارنة يتعلق بالأسلوب، تلك الكلمة المفتاح التي يختلف الجميع في تعريفها واستعمالها، بحيث أصبح أمرها مصدراً للالتباس في العقول.

وبالنسبة لمؤلفي كتاب (الأسلوبية المقارنة للغتين الفرنسية والإنجليزية)، وقطاعٍ عريض من المدرسة الكندية، فإنهم يميّزون في هذا الشأن بين "الأسلَوبية" و"الأسلوب" و"الكتابة". وأما الأسلوب فيعتبرونه ظاهرة جماعية، بينما ينظرون إلى الكتابة كحالة فردية، ولذلك يتعيَّن تحليلُهما من طرف المشتغلين بالترجمة باعتبارهما فنّا.

أما الأسلُوبية التي يعنينا أمرها هنا، فهي التي يتوجه لها اهتمام المترجمين في المقام الأول. وهي تشتغلُ على مختلف المستويات والبِنْيات، المورفولوجية والتركيبية والمعجمية والثقافية..إلخ.

وهذه الأُسْلوبية القابلة للتَّطبيق مُباشرة على الترجمة، وإن كانت ليست الوحيدة الممكنة، سيكون من السَّهل استمدادها من مَعْرفتنا اللّغوية التي نكون قد اكتسبناها سواء بالحَدْس أو بالتَّعلم.

فبعمَلِها على سِجّل اللغة الأم وسِجل اللغة الأجنبية، تقوم الأسلوبية المقارنة بتقريب الشقة بين لغة الانطلاق ولغة الوصول.

ومعروف أنَّ فيناي وداربلني يميِّزان بين سَبعة أصْناف من الحلول لمشكلات الترجمة هي على التّوالي:

1- Emprunt أو الاقْتباس

وهو الحلُّ الذي يتم اللّجوء إليه بعد استنفاذ كل الحلول الأخرى، ويقضي بعدم ترجمة كلمة لغة ما عندما تدل على شيء غير موجود في ثقافة اللغة الهدف، والإبقاء عليها في صورتها الأصلية حتى ولو أدَّى ذلك إلى توضيحها في السياق، أو وضع هامش يفسِّرها. وبهذه الطريقة، دخل إلى اللغة الفرنسية حشد من الكلمات الأجنبية مثل "صُونا" و"ميركاز". و"شيش كَباب"..إلخ.

2- Calque أو النّحل

ويقضي بترجمة الشَّكل الأجنبي ترجمةً حرفية باستخدام قواعد اللغة المُستقبلة، كترجمة اللَّفظة الإنجليزية Skyscraper إلى العربية ب "ناطحة سَحاب".

3- Mot à mot أو التَّرجمة كَلِمة كَلِمة

وهي الحالة المثالية القليلة الاستعمال حتّى بالنسبة للغتين متجاورتين (كالإيطالية والفرنسية والإنجليزية)، لأنها تفترض جملة من الشروط صعبة التّحقق، مثل توفر اللغة المستقبلة على معنى يقابل ذلك الذي يوجد في الأصل، وتشابه البنيات النحوية، والأسلوبية..إلخ ولكنها تنجح في العبارات الجارية من قبيل العبارة الإنجليزية: The train arrives at Union Station at ten التي تصبح في الفرنسية Ce train arrive à la gare centrale à 10 heures، أي هذا القطار يصل إلى المحطة المركزية في السّاعة العاشرة.

4- Transposition أو الإِبْدال

وفيها يُستبدل جزء من الخطاب بِجُزء آخر بلا خَسارة أو كَسْب دلالي نحو عبارة (فن الترجمة) التي تصبح في الفرنسية l'art de la traduction، وبالإيطالية l'arte del tradurre، وبالإنجليزية the science of translating.

5- Modulation أوْ القِياس

وهي أن نُتَرجم نَفْس الواقعة غير اللّغوية باتِّخاذ وجهة نظر مختلفة، كأن نترجم do not enter ب sens interdit، مما يعني بالعربية على التَّوالي (ممنوع الدخول- اتجاه ممنوع).

6- Equivalence أو التَّكَافُؤ

وفيها يتم وصف نفس الواقعة غير اللغوية من دون الاستعانة بالمعادلات اللِّسانية، أي بالبحث عما يكافئها في اللغة المستقبلة، كما يحدث عند ترجمة الأمثال والعبارات المسكوكة ونحوها.. فَصَيْحة الألم عند الفرنسي هي ! Aie وهي عند الإنجليزي ! Ouch.

7- Adaptation أو التَّكْييف

وهي توضِّح موقفاً أصلياً مجهولا من اللغة الهدف وذلك بالإحالة على موقف مماثل في اللغة المصدر. ومن ذلك ما يقال عن ذلك الأب الإنجليزي الذي يُقبِّل إبنته من فَمِها عند عودتها من سفر طويل He kissed his daughter on the mouth ، فتجري ترجمة ذلك إلى الفرنسية بدل Il embrasse sa fille sur la bouche بعبارة Il serra tendrement sa fille dans ses bras.

وقد حرص المؤلفان، فيناي وداربلني، وهما يستعرضان هذه الطرق لحلِّ مُشكلات التَّرجمة على تأكيد جانب المرونة والنسبية الذي يجب أن يتخذه المترجم في التعامل معها، ومن ذلك العمل على مُلاَءمتها مع الواقع اللغوي وغير اللغوي، لتجنُّب الالتباس الذي يتهدَّد عملية الترجمة، وإعطاء الاعتبار لكل العناصر المتدخلة والمحيطة بأداء الترجمة كجِنْس النَّص المنقول، ونوعية المتلقي الذي يتوجه إليه، والظروف التي تتم فيها الترجمة..إلخ.

إن هذا التصور النموذجي الذي جَاءَت به المدرسة الأسلوبية المقارنة سنة 1958 وعدّلته سنة 1963 اعتبر جديدا في تلك الحقبة التي شهدت قبل ذلك ظُهور

كتاب مُوريس مالبلان Malblanc عن (الأسلوبية المقارنة للفرنسية والألمانية. 1946). وقد لقي الاهتمامَ الواسعَ من طرف قراء مجلة "ميطا Meta" التي رحّبت بميلادها مرتين، من خلال الزوج ألمانية/ فرنسية ثم الزوج إنجليزية/ فرنسية. ولكن ذلك لم يُعفها من أن تكون موضوعا للعديد من الانتقادات من قبَل دعاة الترجمة الفنية الذين كانوا يرون فيها مسّا خطيرا بمخيّلتهم الشعرية، وكذلك من لَدُن المعنيين بتدريس الترجمة وهو أمر محيّر بعض الشيء. (Vinay :1975.14).

ومن أبرز هذه الانتقادات أن الأسلوبية المقارنة تنكب على دراسة وقائع الخطاب وصيغه التعبيرية من دون أن تهتم باللغة في ذاتها، وبما أن الوقائع الخِطَابية غير محددة العدد، فإن ذلك يجعلُ من المستحيل ضبطُ المجالِ الذي تشتغل فيه، ولذلك فهي لا تنجح حتى في أفضل الأحوال سوى في الكشف عن التراكيب اللغوية في خطوطها العريضة، بينما تظلُّ عاجزة عن الإلمام بنسق اللغة ككلّ. وسبب ذلك أنها لا تهتمُّ بغير استعمال الصّيغِ اللّغوية حصراً، أما تلك الصيغ في حد ذاتها فإنها لا تقول عنها شيئا.

ويرد فِينَاي، نيابة عن زميله داربلني، بأن الأسلوبية المقارنة لم يكن يعنيها تحديداً تعليمُ الصيغ اللغوية. وإذا صادف أن تحدثت عنها في بعض الأحيان، فلأن الأمر كان يتعلقُ بدروس لمتعلّمي الترجمة، أولئك الذين لا نعلمُ إن كانوا على معرفة واعية بوجود هذه الصيغ أم لا. (Ibid : 15).

وعندهُ أنه إذا كان من المؤكد أن وقائع الخطاب غير محدودة العدد، فإنه يمكن ضمّها إلى بعضها بحيث تنتظمُ في أنماط كبرى يَسْهل تناولها نظريا.

لكن أفضل ردّ على ذلك يمكنُ استمدادهُ من روح الأسلوبية المقارنة نفسها، ذلك أن المقارنة بين اللغتين قد سمحت لها بالكشف، في الفرنسية كما في الإنجليزية، عن مظاهر كانت تظلّ خافيةً على عالم اللّسانيات الذي يشتغل على لغة واحدة. ويبدو أن الترجمة لم توجد لنقل معرفة ما أو لتقبّلها، ولكن لتجعلنا نلاحظ كيفية اشتغال لغةٍ مقارنة مع لغة أخرى، أي كطريقة في البحث تهمُّها

إضاءة بعض الظواهر التي ما تزال مجهولة. وبهذا المعنى، فإنه يُمكن اعتبارها مادة مُساعدة للّسانيات.

وعموما، فقد كانت هذه التَّجربة الترجمية المقارنة من طراز فريد لأنها أَغْنت الدّرس النظري للترجمة واغْتنت به في آن واحد، إذ أنها أخذت منه النماذج والحالات وقدَّمت بِاليَدِ الأخرى الحُلول الأكثر مُلاءمة ونجاعة لمباشرة عملية الترجمة والبلوغ بها درجة قريبة من الكمال.

2- التجربة الأمريكية

1- يوجين نيدا (1964)

بعد الحرب العالمية الثانية، ستشهدُ الدراسة العِلمية لمشكلات الترجمة طَفْرة نوعية هامة. فقد دفعت الحاجةُ الناجمةُ عن ترجمة الكِتاب المقدس نحو حوالي ألف وثمان مائة لغة أجنبية إلى إنشاء الجمعية الأمريكية للكتاب المقدس American Bible Society التِّي رأسُ مَصالح التَّرجمة فيها عَالِم لسانيات مبرز هو أوجين نيدا Eugène Nida.

وانطلاقا من سنة 1951، وبفضل عدد وافر من المقالات والكتب، سيصُوغ نِيدَا أُنطولوجيا لا مثيل لها لمشكلات الترجمة من وجهة نظر لسانية تحديداً، ويقوم باقتراح كل الاستعمالات الممكنة للسانيات في ميدان الترجمة والذهاب إلى ما أسماه (نَحْو علم للترجمة).

ويُعتبر كتابه الذي يحمل نفس الاسم (Toward a Science of Translating 1964) أهمَّ عمل في موضوعه على الإطلاق، وخُلاصة لكلِّ نظريته بإجماع الدَّارسين. (Mounin:1967.64/1972.97 et Depré: 55).

ويمكن إدخال مُؤلفاتِ هذا العالم اللِّساني، التي هي ثمرةٌ لتأمّلات منبثقة عن الممارسة حصراً وموجّهة نَحْو ترجمة الكِتاب المقدس تحديداً، في زمرة جهود النظرية الأدبية للترجمة، وذلك بالرغم من أنه يستعين بمفاهيم لسانية أو

مِيتَالِسانية توسّع من دائرة اشتغاله كالأنتربولوجيا وعلم النفس وعلم اللغة الاجتماعي.

ولمّا كانت صادرة في جُزء منها عن التأمل في مَصاعب ترجمة كتاب متميز هو الكِتاب المقدس، فهي تُقدم لنا معرفة ثمينة بالعلاقات بين اللّغات واللّهجات التي تُدوِّل بها هذا الكتاب، وبعض هذه اللغات والثقافات مجهول من لدن القارئ الغربي، كما أنها تصرف وقتا طائلا في مناقشة قضايا جانبية تهمُّ اللّسانيات الأمريكية، أو تبرِّر استعمال كلمة "عِلْم" منسوباً إلى الترجمة.

على أن الميزة الأساسية لِنيدا هي إلحاحُه على العنصر الثقافي في الترجمة. وهو في ذلك يُشايع عالم اللّغة الفرنسي مارتيني في اعتقاده بأن "إنجاز ترجمة جيِّدة لا تكفي فيها المعرفة باللّغة، بل لابُدَّ من أن تُضاف إليها المعرفة بالبلد الذي يتحدث تلك اللغة من حيث معيشه وعوائده وحضارته، ومن الأفضل أن يتم ذلك مُباشرة عن طريق التواجد في عين المكان". (Vinay:12).

يَستعرض نيدا في (1964: 182sqq) أهمَّ معايير الترجمة وتقييم الترجمات وهي برأيه عَلى ثلاثة أقسام أساسية:

1- جَدْوى التَّواصل، وتحددها درجةُ التلقي التي يجب أن تكون نظير أقل مقدار ممكن من الجهد المبذول في فكّ السَّنن.

2- فهم القَصْد الأصلي والذي يقاس بردِّ فعل المتلقي.

3- تعادلُ ردود الفعل لَدى قارئِي الأصْل والترجمة.

يتعلق المعيار الأولُ بالمادة اللغوية التي تنظمها قوانين النظرية العامة للتواصل، بينما ينتمي المعياران الآخران لاستراتيجية التَّواصل.

أما خصائص الترجمة فنجدُه يتطرق لها في كتابه (The Theory and Practice of Translation.1969:14.15) ويحدِّدها في أربع نقاط:

1- الانسجام النَّصي وتكون له الأسبقية على الانسجام اللفظي، وهنا يُنظر إلى الترجمة من زاوية أشكالها اللغوية.

2- المُعادل الدِّينامي يتفوَّق على التَّوافق الشكلي، أي ما معناه أن الامتياز يُعطَى لرد فعل المتلقين في المقام الأول.

3- الشَّكل الشفوي (المسموع) له الأسبقية على الشكل المكتوب، ويتعلق الأمر هنا بالحالة الخاصة بالتَّواصل التراثي الذي يعتمدُ على السَّماع في الأوساط الدينية أكثر من اعتماده على القراءة.

4- الأشكال المستعملة لدى الجمهور المستهدف تكون لها الأسبقية على الأشكال الأخرى التي تحظى بالامتياز تقليدياً.

ويستخلصُ لاَرُوز أن إحدى الأفضال الكبيرة لِنِيدَا هي أنه قلّص من الأهمية المعطاة للمُعادل الشَّكلي العزيز إلى المقارنين، ليلحّ على الدور المتزايد الأهمية الذي يلعبه المتلقي.

وبالنظر إلى الهدف الذي اختطَّه نِيدَا لنفسه، وهو التعريف بالكتابات المُقدسة، فإن طريقته في التَّرجمة تستحق الإعجاب. وإن كان ما يزال ينتظره حسب لاَرُوز التحديد الشكلي لمفهوم المعادل الدينامي ودعمه بوسيلةٍ تمكّنه من التّمييز بين الترجمة في درجة الصِّفر والاقتباس مثلاً.

كما أن افتراض المُعادل الدِّينامي لا يكون مقبولاً ومجدياً إلا عندما يكون هناك تشابهٌ جزئي بين ثقافتين. فكيف نتصور معادلا ديناميا عندما تكون تيمة ما غائبة في الثقافة المستهدفة. (Larose:103.104)

لقد كان لمؤلفات نِيدَا المتعددة، ومنها تلك التي أعدَّها بمعيّة زميله شارل طابير Charles Taber، الدور البارز في تعديل وضعية الترجمة التي ظلت تُعتبر حتى ذلك الحين فنّا.وسيظهر بفضل جُهود مدرسته تأثير اللِّسانيات على مبحث

الترجمة، وترجمة الكِتاب المقدس على وجه الخصوص، وسوف يتجاوز إشعاعها نطاق أمريكا ليصل إلى أوروبا التي سيفيد باحثُوها من الإطار النظري الذي وضعه.

2- جون كاتفورد (1965)

قدّم كاتفورد J .C.Catford محاولةً تركيبية جديرة بالاهتمام ضمن كتابه الصَّغير المعنون ب (نظرية لغوية في الترجمة (1965) A Linguistic Theory of Translation). وهو يشتمل على مجموعة من المحاضرات ألقاها المؤلِّف على طُلاب معهد اللسانيات التطبيقية بجامعة إدمبورغ Edimbourg. ومن هنا العلاقة باللّسانيات العامة التي طَبَعت تأمّلات هذا العالم اللساني حول الترجمة. .(Larose:102)

وفي رأي مُونان فإن هذا الكتاب لا يقدم جديدا من الناحية اللّسانية ولكنه يعرض جَدْولاً منهجيا بالوقائع اللغوية المستخلصة من عملية الترجمة، ومن ذلك قوله بأن التَّعادل النصي لا يتحقق أبدا بواسطة التناسب الشكلي سواء كلمة كلمة أو جملة جملة، وإنما ينصبُّ التعادل على المقاطع التي يطالها التبادل commutation (وهنا نصادف مجددا فكرة وحدات التّرجمة..)، ذلك أن اللغات تختلف في تحديد العلاقة الشَّكلية والدلالية، وفي تقطيعها للبنيات المعجمية والتركيبية (كما يظهر حسب مُونان في الفرق الضئيل في الفرنسية بين مفرد livre وجمعه livres، والفرق المحْسوس بين نفس الكلمة في اللغة العربية حيث المفرد kitab والجمْع kotob والمثنى kitaban.) (Depré:1999.58 /Mounin:1972.101.102)

وينتهي كاتفورد، مثلما فعل قبله آخرون، إلى أنه إذا كانت الوحدات اللغوية في كل من المصدر والهدف نادرا ما تتوفر على نفس الدَّلالات، فإنها يمكن أن تُوظَّف في نفس المواقف.(Catford:49).

وكان كاتفورد قد عرّف الترجمة بأنها إبدال لمادة نصِّية بمادة نصِّية مُرادفة في لغة أخرى. وبارتكازه على نحو هَالِيدايْ أجْرى كاتفورد تمييزاً بين السياق

contexte والنَّص الآخر co-texte، وصنّف التحوّلات التي على الترجمة القيام بها بحسب المستويات والبنيات ورتّب الكلمات والوحدات والأنساق. لكن مقاربته تبقى جد شكلية لأنه يُولي اهتماما كبيراً للمعادلات من زاويتها النحوية واللغوية، مما ينتهي في الأخير إلى خُلاصة متشائمة مَفَادها أن الترجمة شبه مُستحيلة.

وبالنسبة إليه فإن الهدف الرئيسي لنظرية الترجمة هو وصف طبيعة التَّطابقاتِ التّرجُمية وشروط تحقُّقها. وهو يقسِّم الترجمة إلى أنواع من حيث الحجم والمستوى والمرتبة:

فمن حيث الحجم هناك الترجمة الكُلية أو الشَّاملة التي تنقل النص بكامله full translation، وهناك الترجمة الجزئية partial translation التي تتنازل عن ترجمة جزء أو عدة أجزاء من النَّص لأسباب إما عائدة لصُعوبة ترجمته، أو لارتباطه بواقعٍ محلِّي لا تعرُفه لغة الترجمة.

ومن حيث المستوى هناك التَّرجمة الشاملة، أي تلك التي تتناول كل مستويات النص الصوتية والنحوية والصرفية واللفظية والمعنوية. وهناك الترجمة المحْدُودة وهي عملية إحلال لمادة نصّية محلَّ مادة نصية مرادفة لها في لغة الترجمة، كما تقدَّم، وذلك على مستوى واحد من مستويات اللغة، كالمستوى الصوتي لأغراض فنية كالتَّمثيل، أو النَّحوية وتؤدي إلى إحْلال وحدات نَحْوِية مماثلة لِوَحدات النَّص الأصلي.

أما من حيث الرّتبة فَتتمُّ الترجمة تدريجياً بحسب المستويات اللغوية على أساس التطابق الصوتي أو النحوي أو اللفظي.(عطية:65)

وتتطابق هذه التقسيمات التي أوردها جون كاتفورد مع التصنيف التقليدي للترجمة إلى حرّة، وترجمة كلمة كلمة، وترجمة حَرْفية.

ويرى لاروز بأن كاتفورد، بتأكيده على ضرورة تأسيس كل نظرية للترجمة على نظرية لغوية، كان متأثرا بأفكار مواطنَيْه هاليداي M.A.Halliday وفورت

J.R.Firth، ومن هنا الإطار الوصفي الدقيق والمعقد الذي يميز تحليله لظاهرة الترجمة.

ويُجمع منظِّرو التَّرجمة على أن النَّوع الأول، أي الترجمة الشاملة لا وجود له طالما أن اللغة ليست سِوى مظهر من التواصل العام، إذ لا وُجُود في الترجمة لكمال مطلق أو أمانة كاملة، وذلك لأن هذا الأمر يفترض ليس فقط التطابق الكامل بين وَعْي المترجم ووَعْي المتلقي، ولكن أيضا تطابقاً بين نسقيْن لُغويين.

وعندما يتحدث كاتفورد عن مُسْتويات الترجمة، فإنه يعيّن طبقات مُتراكمة من الترجمات (صوتية – كلمة كلمة – حرفية – حرة..) وهي مُسْتلهمة حسب لاروز مِنْ فورت الذي يُميِّز بين الترجمة الصوتية والمعجمية والنحوية والسياقية والموقعية. (J.R.Firth:Linguistic Analysis of Translation.1956).

وفي الواقع، فإن هذه العمليات تكونُ متَضامنة ولا يُنظر لأحدها في استقلال عن الآخر. وأما التعارض بين ترجمة كلية وأخرى جزئية فيبقى مرتبطا بمفهوم القصور أو العَجْز، أي بذلك التضييع الذي لا يمكن تلافيه عند الانتقال من لُغة إلى أخرى، وهي الفِكْرة التي تكاد تكون مشتركة بين جميع منظِّري الترجمة. (Larose:105.108)

وعموماً يتعلق الأمْر لدى كاتفورد في هذا الكتاب بالكشف عن "نوعية العلاقاتِ القائمة بين اللّغات"، الشيء الذي يجعل من نظرية التّرجمة لديه "فرعا من اللّسانيات المقارنة". ولأجل ذلك فهو يُكْثر من التعريفات والتحديدات ليتمكَّن من تطويق موضوع الترجمة وتشخيص الصّعوبات المرتبطة به. بل يتطرق من وجهة عالم اللسانيات لقضايا لا تواجِهُ الباحث إلا نادراً، من قبيل الترجمة الصوتية والترجمة الخطية..إلخ. وبسبب هذا الإفراط في التخصص، فإن المترجم الذي لا يتوفر على معرفة كافية باللسانيات لا يكون بوسعه أن يتتبع تحليلات كاتفورد لأنه لن يعرفَ بوُضوح ما هو ارتباط ذلك بعمَلِه اليوْمي. (Vinay:11)

3- مايكل هَاليداي (1966)

وبالنسبة لمياكل هَاليداي، الذي شكلت الترجمة إحدى مجالات اهتمامه من زاوية لسانية، فالتَّرجمة تنقسمُ إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى، وهي التي يجدُ فيها المترجمُ المقابلَ الأكثر احتمالاً في لغة الترجمة لكل وحدة من وحدات اللغة الأصل، أيْ لكلِّ لفظ ولكل عبارة إلخ.

- المرحلة الثانية، وهي التي يعيد فيها المترجم النظرَ في اختيار المقابلِ على ضوء الوسط اللغوي الذي سينقلُ إليه النص.

- المرحلة الثالثة، ويَهتمّ فيها المترجم بالخصائصِ النّحوية واللفظية للغة التي ينقلُ إليها، مثل التبعية النحوية في الجِنس والعَدَد..إلخ.

وهذه المراحل الثلاث حسب هاليداي هي ما ينتج لنا الترجمة ويشكِّل جَوْهرها. ولكن سرد هذه المراحل لا يشكل نظرية في حدّ ذاته، ويقتصر على وصف عملية اختيار المقابل والمؤثرات التي تلعبُ دوراً في اختياره أثناء الترجمة.

إنَّ هاليداي يجعل المترجم في المرحلتين الأولى والثانية مرتبطا باللغة المصدر، حيث يكون عليه أن يُجري بحْثَه التَّمهيدي ضمن اللغة الأجنبية التي ينقل عنها، فيختارَ من الاحتمالاتِ العديدةِ المطروحة أمامه الاحتمال الأقرب بنيويا وسياقيا لتسهيلِ عملية التّرجمة.

أما المرحلة الثالثة فيكونُ فيها مشدوداً إلى اللّغة الهدف، أي لغة الترجمة تحديداً. ويكون هاجسه حينئذ هو ملاءمةُ احتمالاتِهِ مع الخصائصِ التَّركيبية والدَّلالية للغة الاستقبالِ. وهنا لابدَّ أن يستحضرَ المترجِمُ، إلى جانب عناصر الاستعمال الوظيفي للغة، مجملَ الخصائص الأسلوبية والأجْناسية المرتبطة بالنَّص مَوْضوع الترجمة. (عطية:83.82)

4- وورف وسابير

عُرف عن وورف B.L.Whorf أنّه مُهندس كِيميائي كان يعملُ في الأصل مُسَاعِداً لِعَالم اللّغة الأمريكي سابير Sapir في جامعة يَالْ. وتقوم فرضيتهما على فكرة بالغة البَساطة والتَّعقيد في نفس الوقت، وهي تتأسَّسُ على الاعتقاد التالي: إن شخصيْن يتحدَّثان لغتين مختلفتين يُقيمان في عالمينِ مختلفينِ وليس في عالم واحدٍ يتحدثُ لُغتين.

وقد اشتهرت فرضية وُورفْ-سَابير هاته، التي أطلق عليها البعض اسم "نظرية النِّسْبية اللِّسانية" بأنها تتبنَّى الفكرة القائلة بأن المتحدثين الذين يملكون تمييزات معجمية محددة، مثلا الأصول المختلفة للخيول عند متحدثي اللغة العربية، يكون بوُسْعهم التَّحدث بسُهولة أكبر عن هذا الموضوع من متحدثي بعض اللغات التي لا تعتمد نفس هذه التمييزات.

ومن الواضح، إذا أخذنا بهذا الافتراض، أن حضارة شعب ما تنعكِسُ على بنية لغتِه الخاصة، وأن طابع الضّرورة هو الذي يتحكم في استعمال كلمة ما، ويكون مَسْؤولا على تحديد سَعَة أو ضَيْق حقلها المُعجمي، من قبيل الألفاظ الدَّالة على الثَّلج لدى شعب الإسْكيمو مثلا، ذلك أن كل لغة تشكل في ذاتها الوَسيلة الأكثر ملاءمة للتعبير عن حاجات المجتمع الذي يستعملها. فالفنان أو الرسام يملِكُ مُعْجما للألوان أوسع وأغنى من ذلك الذي يملكه المتحدث العادي، ويكون ذلك ناجما عن الحاجة القائمة لديه لتحصيل تلك المعرفة، ثمَّ عن الفائدة التي يجنيها من تحصيلها.

ويعلق لاَرُوز على ذلك بقوله إن غياب مثل هذه التمييزات المُعْجمية في لغةٍ مَا لا يُعتبر إكراها لغويا ينتج عنه سلوك غير لغوي محدّد يرتبط به، بل هو على الأرجح انعكاسٌ للخلفية السّوسيوثقافية للمُتحدث. (Larose:46)

وباختصار، فإن فرضية وورف-سابير تقول بأن ما يُملي علينا رؤيتنا للعَالَمِ هو لُغتنا التي تعيّن لنا طريقة النّظر إلى الأشياء، وتجعل التقارب ممكنا بين بنيات التجربة الموضوعية، والبنيات اللسانية المعبرة عنها.(Larose:47)

3- تجربةُ المُعَسكر الاشتراكي

1- أندري فيدوروف (1953)

وفي العَالَمَ السّلافي، حيث التَّرجمة الأدبية والعلمية والتقنية تتمتَّعُ بقيمة ثقافية وأخلاقية أعلى ممّا هي عليه في الغرب، وحيث كانت تُدرس كل المشاكل المطروحة على دولة مُتعدِّدة اللغات، كان قد أتيح لفقيه اللغة وعالم اللسانيات فيدوروف Andrei Federov أن يكون صاحب أول دراسة تناولت الترجمة بوصفها مجموعة القضايا الخاضعة للتَّحْليل العِلْمي الذي تقدِّمه اللسانيات. (Mounin:1967.64)

وقد أثار فيدوروف عندما أصدر كتابَهُ (مقدمة في نظرية الترجمة، موسكو. Introduction à la théorie de la traduction 1953) جدلاً كبيراً في أوساط المهتمين لأن صاحبه اشتهر كَوَاحِدٍ من دُعاة المقاربة الأدبية والجمالية للترجمة، ولم يكن من القائلين بدراستها على أسُسٍ لغوية. قد استبدل موقفه هذا على نحو انقلابي عندما نَظَر إلى الترجمة كنشاط لُغوي صِرف، وجعل هدفه هو المطابقة بين لُغتين على المستويات اللفظية والتعبيرية والدلالية، ومن هنا فإن مجالها الطبيعي هو العلوم اللّغوية والفِيلُولوجية تحديداً.

وقد انتهى فيدوروف إلى خُلاصة مفادها أن نظرية الترجمة، كفرع قائم بذاته من فروع الفيلولوجيا، تُعتبر عِلْما لُغويا أوَّلا وقبلَ كل شيء. ورغم أنه لم يُمانع في أن تُدرس الترجمة من منطلقات أخرى غير الأسس اللغوية، فإنه كان يَميل إلى استخدامِ المنهج اللّغوي لاعتقادِه بأن اللغة هي الأداة الرئيسية في إخراج الترجمة، وإذن فهي المجالُ الوحيد الذي يتجلَّى فيه إبداع الترجمة عبر نقله لِفِكر الكاتب والتّعبير عنه. ومن هنا، فمن الضّروري معرفة الأساس اللغوي العميق للتَّرجمة ليس لتسهيل عملية الترجمة فحسب، بَلْ وأيضا لتأسيس نظرية لهَا. (Ibid)

وإلى هذا اللّغوي والمترجم السّوفياتي يعود الفضلُ في إعداد أول نظرية علمية للترجمة مؤسسة على اللسانيات في العالم الاشتراكي، فقد نشر سنة 1953 كتابه المذكور، وأعاد صياغته ونشره سنة 1958 في تسعة فصول هي: 1- قضايا عامة في الترجمة. 2- تاريخ الترجمة قبل مجيء الماركسية. 3- مُلخص أراء ماركس وإنجلز ولينين حول الترجمة. 4- جَردٌ بالبحوث حول الترجمة بين 1917 و1958. 5- التّرجمة والمعجم. 6- التّرجمة والنحو. 7- الترجمة بحسب أنواع النصوص الصّحفية والسياسية والعلمية. 8- قضايا خاصّة: ألوان محلية، مجاز، لعب بالكلمات، إيقاع الشعر. 9- ببلوغرافيا.

اعتبر فيدوروف المناولة اللّغوية لقضايا الترجمة بمثابة المدخل الصحيح والأكثر حظا للوصول بنا إلى فهمٍ أفضل لظاهرة معقدة ومتشابكة مثل الترجمة، وبالتالي فهي الكفيلةُ بإلقاء الضوء على طبيعة هذا النشاط الإنساني.

والشّاهدُ عنده على ذلك أن الترجمة، وهي تعمل على اللّغة وبِاللّغة، تضع نفسها على نحو تلقائي في خدمة العُلوم اللغوية، فيما تفيد من هذه الأخيرة في مقاربة قضاياها، ومعالجة مشكلاتها.

2- أوطو كاد (1968)

ولد أُوطو كَاد Otto Kade سنة 1927 بمدينة فريدلاند التي كانت تابعة لتشيكوسلوفاكيا. وقد أراد له القَدَر أن يتعلم منذ طفولته لغتين هما الألمانية والتشيكية. وفي سنة 1945 كان قد بلغ الثامنة عشرة سنة، ولكن ظروف الاحتلال السوفياتي لم تتح له الالتحاق بالجامعة بشكل نظامي، ولذلك اتجه إلى الانخراط في المعترك السياسي لبناء "جمهورية العمال والفلاحين". وقد ساعدته معرفته بالتشيكية على تعلّم اللغة الروسية للقرابة بينهما.وقد اشتغل كَادْ في بداية حياته مُترجما فَوْريا في المؤتمرات لإتقانه اللغتين الألمانية والروسية، واكتسب مع

مرور الوقت خبرة كبيرة أهّلته للحصول على الاعتراف الرَّسمي الذي مكَّنه من ولوج الجامعة لاستكمال تعليمه الذي سيتوّجه بالحصول على الدكتوراة سنة 1964. وفي وقت متأخر من السبعينات، قبيل وفاته بقليل، سيحصل على دكتوراة الدولة في مَوْضوع الترجمة. وعبر هاتين الأطروحتين سيُسْهم كَادْ في التعريف بنظرية الترجمة واتجاهاتها في أوروبا الشرقية، وخاصة بما سيعرف بمدرسة لايبزغ Leipzig. (Laplace :15).

إن كَادْ يميّز بدقة بين نظرية الترجمة وعلم الترجمة. فنظرية الترجمة عنده هي مجموع المبادئ العامة التي يكون البحث العلمي في الترجمة قد أثبت صِحّتها. إنها إذن ليسَتِ سوى جُزء من علم الترجمة وعلاقتها بهذا الأخير مزدوجة لأنها ستشكِّل منطلقه وغايتَهُ. فهذا البحث ينطلق دائما من المبادئ النظرية التي سبق إعدادها وتأتي النتائج الجديدة لتضاف إلى سابقاتها. وحسب كَادْ سيصبح ممكنا الحديث عن نظرية بالفعل إذا ما جرى تحديد الدّور الضروري أو المحتمل لكل عنصر من العناصر المتدخلة في عملية الترجمة. إن مُهمة عِلْم الترجمة هي إذن أن يقوم بدراساتٍ مُتضافرة لتحليل الظَّاهرة تحت جميع الوُجوه : التواصلية، واللِّسانية والجمالية والبراغماتية، وتلكَ المتعلقة بفزيولوجية الجِهاز العَصَبي..إلخ

لقد اختار كَادْ أن يحصر مجال أبحاثه في المظهر اللِّساني والتواصلي للترجمة، وأن يقدم بذلك مُساهمة جُزئية في نظرية الترجمة. ويبدو أن الذي دفعه لهذا الاختيار هو اعتقاده بأنه يعالج المظهر الأكثر أهمية في المسألة. ومع ذلك، فهو يرى بأن على النظرية العامة للترجمة أن تأخذ بعين الاعتبار جميع مظاهر الترجمة. إلا أنه يذهب، دون مُبَرِّر حقيقي، إلى أن تحليل مظهرٍ معزول، كما فعل في عمله مع المظهرين اللساني والتواصلي، بِوُسعه أن يُكسب مقاربته الوجاهة والشَّرعية.

والحال أن هذا الطرح الذي يظهر مقنعا في الظاهر يوجد مَوضع نزاع. فليس بالتحليل اللِّساني وحده يمكن لِعَالم الترجمة أن يَفْهم عملية الترجمة. وخصائص الترجمة لا تقتصر على الجوانب اللِّسانية والسِّيكولوجية

والسُّوسيولوجية التي تنطوي عليها. كما أن الخُطَّة التي تسعى، بالتفكيك والتحليل الذَّري لعملية الترجمة، إلى العثور على المجموع في كل جزء تسير في طريق خاطئ بالضَّرورة. ذلك أن المنطق السَّليم يَفْترض، لِلْوقوف على جوهر الترجمة، أن نَنْطلق من عملية الترجمة نفسها وليس من تعالّقاتها الخارجية. (Laplace:1994.69).

4- التّجربة الفرنسية

1- جُورْج مُونان (1963)

يشكل كتاب جورج مونان Georges Mounin (القضايا النّظرية للترجمة، Les problèmes théoriques de la traduction:1963) أفقا متّسعاً لتأمل مختلف المجالات التي تلتقي فيها الترجمة بعُلوم اللغة والاتصال، فنحن نجد لديه حديثاً عن الترجمة في علاقتها مع جُملة من القضايا كاللسانيات والمعجم والتركيب ورؤية العالم والحضارة..إلخ كما نعثر لَديه على تحليلٍ لأنواع المصاعب التي تُواجهها الترجمة، وهو يقدِّم باليد الأخرى باقة من الاقتراحات والإرشادات والحُلول التي تُنير الانشغالات اليومية للترجمة والمترجمين.(Vinay:12)

وقد كرّس جورج مُونان كتابَه هذا لإثبات حقّ الترجمة في أن تأخذ مكانها في مبحث لِسَاني عامّ، والتأكيد عبر ذلك على أن الترجمة مسألة من اختصاص اللِّسانيات على خلاف ما يراه كَارِي ومُشَايِعُوه. ولكنه لا يمضي بعيدا في هذا الزَّعم الذي يجعل الترجمة مقتصرة على مسائل التَّحْويل الشكلي من صيغ لغوية إلى أخرى، صرفياً ونحوياً، بل نجده يطرح قضايا الدَّلالة والقِيَم الحِسِّية المرتبطة بعالَم التّجربة غَيْر اللغوية..إلخ (مونان: 263).

إن مُونان ينطلق من اعتبار التَّرجمة نتيجة لممارسة نوع من الازدواج اللّغوي الوَاعي الذي يكون هَدَفُه تحقيق التَّواصل بين لُغتين أو أكثر، وهذا هو مَدْخله إلى ربط نظرية التَّرجمة بِعِلْم اللِّسانيات ومبّرر مَيْله إلى تفضيل معالجة مشكلات التَّرجمة بأدواتٍ لِسَانية في المقام الأوّل.

ولأنه يرى في التّباعد الثّقافي والحضاري بين مُتحدثي اللّغات المختلفة حاجزاً أمام تحقيق التّقارب اللّغوي الذي تَسْعى إليه الترجمة بمختلف أشكالها، فإنه ينصرف بِفِكْره إلى التَّأمل في اخْتِلاف رُؤيات العالم، وتباينِ التَّصورات والمفاهيم التي يجعلها مسؤولة عن المصاعب التي يواجهها المترجمون في تقريب الشقة بين اللغات والثقافات المتباعدة.

أما المقاربة اللسانية العائدة لجاكلين كيلمان–فليشر Jacqueline Guillemin-Flescher فتقع بالضرورة ضمن دائرة النظرية اللغوية وتعتمدُ ليس فقط على النصوص المترجمة، بل كذلك على النّصوص الأصلية. وهي تؤسس نظريتها على الوصف، ولكنها لا تهدفُ إلى الوصف في حد ذاته، بل إلى النظرية المنبثقة منه. ومثل هذه الخطة لا تستطيع أن تأخذ بالاعتبار كل الظواهر المتدخلة في ممارسة الترجمة، ذلك أن النصوص، بما هي إنتاج إبداعي فردي، والاختيارات الذاتية للمترجم، كلُّ ذلك يَصْعب إخضاعُه للتَّعميم. (Universalis)

ويظهر من هذا الجرد السَّريع لأراء أهم عُلماء اللِّسانيات الذين انخرطوا في بحث الترجمة من زاوية لغوية، أن ما ميّز المرحلة الحديثة هو إسهامُهم الملموس في الجهود النظرية للترجمة وذلك بالرغم من أن بعضهم لم تكن لديه أية تجربة عَمَلية معها. ولكنه كان لهم الفضل في اختطاط اتجاه جديد لذلك العلم الذي ما يزال في خطواته الأولى: التّرجميات Traductologie. (Rédouane.1985.25)

وإذا كنا نقرّ بأن العلاقة بين الترجمة واللسانيات حديثة العهد، وأن التفكير في الترجمة بمصطلحات لسانية قد تأخر بأحقاب طويلة عن ظهور الترجمة كممارسة فعلية قائمة، فإننا قد شهدنا تغيّر هذا الوضع في السنوات التي أصبحت فيها اللّسانيات علما رائداً واستجدّت حاجات دقيقة إلى قيام تحليل يتجاوز مستوى التفكير التجريبي حول صنعة وفن الترجمة الذي ساد في الزمن الماضي.

ويمكن القول اليوم بأن اللّقاء بين اللسانيات والترجمة الذي تحقَّق كُليا قد أسفر عن تغير المواقف في هذا الطرف أو ذاك من المُعادلة. فمن جهة أولى انتهى علماء اللسانيات إلى أن المشكلات المطروحة على الترجمة هي من صميم اختصاصهم، وأنهم بالوسائل التي يضعها هذا العلم تحت تصرّفهم يمكنهم أن يقدموا عَوْنا لا يُنازع في نجاعَته للمشتغلين بالترجمة من ممارسين ومدرِّسين ومتعلمين..إلخ

ومن جهة أخرى فَطِن المُترجمون أنفسهم شيئا فشيئا إلى أنه سيكون أمرا طوباويا استمرار التفكير في حَلِّ مشاكل الترجمة دون الاستعانة باللسانيات بمختلف فروعها ومناهجها وتطبيقاتها. فقد أصبح من الممكن بفضل تدخل اللِّسانيات أن يجد المترجمون حُلولا عِلْمية للعديد من المشكلات المستعصية للترجمة، خاصة مشكلات الدّلالة التي تعني الترجمة في المقام الأول باعتبارها عملية انتقال معنَى نصٍ ما من لغة إلى لغة أخرى. كما أصبحَ بوُسْعها أن تجيبهم على العديد من الأسئلة الأخرى التي ظلت مُعلّقة من قبيل: لماذا لا يمكننا القيام بالترجمة كلمة كلمة؟ ثم ما هي الكَلمة؟ وكيف أن معَاني كلمة في لغة ما لا تتفِق نهائيا مع مَعَانيها في لُغة أخرى؟ وما السِّر في أن واقعة غير لغوية يمكن التعبير عنها بكلمة في لغُة ما، بينما تحتاج إلى مجموعة من الكلمات في لغة أخرى؟ وهل توجد كلمات أو عبارات غير قابلة للترجمة فعلاً؟..إلخ

إن التَّجربة التي خاضها المترجمون منذ أقدم العُصور كانت تجيب على مثل هذه الأسئلة سواء بسِلْسلة من الأمثلة المدرسية بهذا القدر أو ذاك، أو بواسطة الإحالة على عَبْقرية اللّغات وغِناها وقُدراتها التعبيرية المتفاوتة..وغير ذلك من التَّعليلات التي تظل غامضة، ولا تقدم للمُترجم سِوى إشارات غير واضحة لا تفيدُه في التعامل بطريقة منهجية مع مشاكله الخاصّة.

وقد تأكّد للجميع اليوم، رغم اختلافهم في تقدير الفائدة التي تقدمها لهم اللسانيات، بأن التأثير النظري الذي مارسته في الميدان يعتبر جذريا، وبأن تحليل

الوقائع التّرجمية من طرف اللسانيات الوصْفية الحديثة قد ساعد على الكشف عن هذه القضايا والإجابة على تلك الأسئلة وإن جزئيا. وإذا لم تكن اللسانيات قد نجحت في ذلك تماما، فيكفيها أنها قد رسمت الطريق الذي يمكن للمترجمين سلوكه للعثور على تلك الأجوبة.(Mounin:1967.66).

والنتيجة أنه يوجد اليوم عدد مُتزايد من منظِّري الترجمة، حتى من غير علماء اللسانيات، الذين يؤكدون على ضرورة الربط بين نظرية الترجمة ونظرية اللغة. أمثال جورج ستاينر في كتابه (After Babel)، وهنري ميشونيك في كتابه (Pour la Poétique II)، ولويس كيلي في مؤلفه (The true Interpreter)، ولدى بيتر نيومن في (Aspects of Translation)، أو أنطوان بيرمان في كتابيه (L'épreuve de l'étranger) و(Pour une critique des traductions).. وغير هؤلاء ممّن يُبرِزُون في تحليلاتهم أهمية المظهر اللغوي للترجمة في بُعديْه الثقافي والخِطَابي..(Universalis).

وعلى المستوى المؤسّسي سنشهد بين الخمسينات والستينات كيف جنت الترجمة ثِمار عَلاقتها مع اللسانيات بظهور العديد من مراكز البحث في أمريكا وإنجلترا والاتحاد السوفياتي وفرنسا..وقد تطورت البحوث حول الترجمة في هذه المعاهد من خلال اتجاهين: الأول يتجهُ إلى صياغة القواعد التي تفيد في الممارسة العملية للترجمة وتَطوير التقنيات التعليمية الخاصة بهذا الفن، والثانية انصبَّت على الكشف عن آليات فعل الترجمة واقتراح مناهج لمقاربةِ مَنْتوجها من النَّواحي التركيبية والدلالية والمعجمية..إلخ.

وإذا كان هذا الاتصال القريب العهد بين اللسانيات والترجمة قد أسْفر على كل هذه النتائج المهمة التي ذكرناها، ومنها ما فرضته اللسانيات من إعادة الاعتبار للجوانب اللغوية الداخلة في اشتغال الترجمة، وهو الشيء الذي لم يكن المسار الطبيعي لنظريات الترجمة أن يؤدي إليه بنفس السّرعة ونفس الشمول والدّقة، فإنه قد وُجد من بين علماء اللّسانيات أنفسهم مَن انبرى إلى بَيَان مظاهر هذه العلاقة الصَّعبة بين اللسانيات والترجمة، وقدّموا بصددها العديد من

الأفكار والتحليلات التي تَسير في اتجاه الكشف عن جوانب القصور في المقاربة اللسانية الناشئة لإشكالات الترجمة وقضاياها الأكثر تعقيدا دائما.

وهكذا يتاح لهم، عبر النظر إلى المقاربات اللسانية للترجمة، بنوعيها البنيوي والتّداولي، الخروج بخلاصة عامة مفادها أن الترجمة كانت مأخوذة كمعطى ثابت ويجري التعامل معها وِفْق طريقة شمولية لا تروم تمييزها وتخصيصها.

وربما كان هذا العَجْز، لدى النظريات اللسانية، في التعاطي مع موضوع الترجمة يعود في الدرجة الأولى إلى عدم كفاية الأدوات المنهجية المتوسل بها، والتي لم تكن قادرة على الكشف عن القضايا الجوهرية التي تطرحها الترجمة، بل إنها لم تتوفّق في تقديم تعريف مُحدد لها بعيدا عن الكليشيات المتداولة.

وعلى الرغم من أن المفاهيم اللّسانية تتصف في الغالب بالدقة والتمحيص، فإن تطبيقها على الترجمة لم يكن يُلبّي الحاجة إلى ملامسة الوقائع الترجمية في تجلياتها وتمثلاتها المختلفة، بل إنها كانت تقف أحيانا عائقا أمام الْتماس تحديد موضوعي للترجمة كممارسة لغوية مُحايثة.

وإذا كانت النظرية العامة للأنساق اللغوية تحرص على عدم التعامل مع الترجمة كمجرد تغيّر في الدال (الصوتي أو الخطّي)، وإنما باعتبارها عملية تتمّ على مجموع المستويات التي تُصاغ فيها الإرسالية، فإنها لم تأخذ على نفسها إخبارنا عن الكيفية التي يجري بها هذا التّحوّل في الصياغة، ولا عن الطريقة التي تجعل "نفس الشيء" عند ترجمته يتخذ شكلاً مختلفاً.

وعليه، فالنظر إلى ظاهرة الترجمة على ضوء النّظرية البنيوية للغة تترك دائما "فضلة" بدون تفسير، وسواء أتعلّقَ الأمر بتوازن الترجمة أو بإمكانية التعبير عن نفس المعنى بمدلولات مختلفة، أو بتقطيع وحدات الترجمة، أو تحديد الرسالة أو المعنى أو حتى تحديد اللغة نفسها، فإننا نُواجه على الدوام بمَحْدودية التّفسير.

ولعلَّ من أبرز مظاهر محدودية النظرية اللغوية للترجمة أنها كانت تنتهي إلى القول باستحالة التعبير عن نفس المعنى بمدلولات مُختلفة، وتضعنا بالتالي في عمق ذلك السّجال القديم (هل الترجمة ممكنة أمْ غير ممكنة؟)، في حين أن المطلوب هو التّعرف على كيفية عَمَلها ورَصد حُدودها والكشف عن المظاهر التي تتخذُها. (Pergnier:1978:287.288).

وإذا كانت النّظرية تقولُ بأن التّرجمة مُستحيلة، والممارسة تقول بأنها ممكنة بما أنها تتحقَّق، فإنه من البديهي أن البراغماتية العِلْمية ستُحثنا على وضع النظرية، وليس الممارسة، موضع تساؤل، أو على الأرجح تحملنا على الاسْتخلاص بأننا لم نطرق البابَ المُناسب من أبواب النَّظرية، وأنّنا بالتالي لم نُوفّق في حَصْر موضوعنا. وهذا ما يبدو أنه قد حصل في حَالة التّرجمة. (Ibid)

ومن ذلك أيضا أن الصعوبة التي واجهها اللِّسانيون في النظر إلى علاقة اللفظ بالمعنى ضمن النّص المترجم، وخاصة في بعض أشكال التعبير النوعية كالشعر مثلا، قد أدت بهم إلى القول باستحالة الترجمة على وجه العموم. يستوي في ذلك السّلوكيون التّجريبيون من أمثال بلومفيلد وهاريس، والبنيويون الوظيفيون كَهِلْمْسلف ومارتيني، وسواهم، ممن ظلت بعض ظواهر الترجمة تَسْتعصي على الوصف اللّغوي والمنهجي الذي يقومون به، وذلك بسبب تداخل عناصرها واختلاف ردود الفعل التي تثيرها لدى المتلقين تبعاً لتجربتهم الخاصة مع اللغة وأشكال التعبير.

التَّرجمة من زاوية السُّوسْيولسانيات

لقد سار في هذا الاتجاه الباحث اللّغوي الفرنسي موريس بيرنيي Maurice Pergnier عندما استلهم في بحثه مُعطيات السّوسيولسانيات لمقاربة قضايا وإشكالات الترجمة، وكان مدخله في هذا التناول هو طرح أسئلة محددة على النظرية اللسانية في بعدها السّوسيولوجي، ومحاولة الاقتراب من الترجمة كممارسة لغوية واجتماعية في المقام الأول من قبيل:

– ما هي طبيعةُ العلاقة التي تربط بين الدَّليل اللغوي، الاعتباطي والمُحايث، والمُضمون الذي يدّل عليه في عملية التواصل؟ وبعبارة أخرى ما هي العلاقة بين الإرسالية والسَّنن الذي تنتقل بواسطته؟

– ما هو الوضْع الاعتباري الذي يكون لِلّغة بوصفها "مؤسسة اجتماعية"؟ وهل اللغة تعتبر فعلا كذلك؟

– وإذا صحَّ هذا الزَّعْم الأخير، فهل يكون الطَّابع الاجتماعي للغة مانعا لها من الاتصال بلغات أخرى؟ بحيث يُقصي كل إمكانية للترجمة ويحجب عن اللغة شُمولها وكونيتها؟

– بما أن كلَّ فعلٍ لغوي، وكل إرسالية، هي في جَوْهرها حدثٌ فردي، سواء بمضمونه الإخباري أو بقُدرته المنتجة، ألا يستدعي ذلك تحديد طرائق وَصْف الحدث اللّغوي الملموس في امتداداته الاجتماعية والفردية في آن واحد؟. (Ibid:294.295)

ولكن ينبغي التَّساؤل، قبل كل ذلك، على أيّ مستوى من مستويات اللغة تَعْمل الترجمة؟ وما هو مَوْضوعها؟ وما الهدف الذي تَسْعى إليه؟

وبالنسبة لبيرنيي فإن هناك عدة أسباب تجعل نظرية الترجمة تبدو من الواجب إعدادها بكيفية مستقلة عن مجموع النظريات اللسانية. وهذه الأسباب من ثلاثة مستويات مختلفة ولكنها متكاملة:

1– السَّبب الأول هو أن الترجمة ليست فِعْلا إحْصائيا ولا بِنَائيا، ولكنها على العكس من ذلك فعلٌ دينامي. فهي سيرورة دينامية من البحث عن مُعادلات للرسائل التي تقوم بنقلها. أي أن الترجمة لا تُدخل في اعتبارها فقط الأنظمة اللغوية ولكن أيضا سيرورات حشدٍ من المعارف الخارج لسانية من النوع الذي أجادت سيليسكوفيتش ودُوليل وَصْفها..ومعظمها يندرج ضمن علم النفس وعلم النّفس اللغوي أكثر مما يدخل في علم اللسانيات. كما أنها

تكون لصيقة بالظواهر الثقافية والحضارية، مما يَجعلها تندرجُ في باب السُوسيولسانيات وفي حقل السُوسيولوجيا بالمعنى الواسع.

2- إن التنظير للترجمة، مثل التنظير لكُلِّ ممارسة، يكون من مصلحته أن يعتمد على تجربة تطبيقية أو على الأقل أن ينطلق من الملاحظة المباشرة. بيد أن عُلماء اللسانيات في معظمهم ليسُوا بمُترجمين، وليسُوا بالضرورة على وعي بالمميزات النوعية لهذه الممارسة. وبالتالي، فإن مُمارسي الترجمة هم الأقدر على حلّ، أو على الأقل طرح المشاكل والقضايا النظرية بطريقة صحيحة وصياغتها في عبارات تَسهل الإجابة عليها. ومن هذه الزاوية، فإن الهاجس الحديث العهد الذي يشغل المترجمين المحترفين هو أن يضعوا هم أنفسهم نظرية لفنّهم، وفي ذلك فائدة كبيرة الأهمية.

وبالفعل، فحتَّى وقت قريب كان التنظير للترجمة متروكاً لعلماء اللسانيات وعلماء النفس بما يعنيه ذلك في غالب الأحيان من ضياع للترجمة وسط كُثْبان من المشاكل المغلوطة وسيِّئة الطرح. ولنفكّر مثلا في تلك النقاشات الفلسفية الغامضة التي نشأت عنها نظريات كل من سابير ووورف حول "رؤيات العالم" والتي كانت خُلاصتها المنطقية هي حَتْماً استحالة الترجمة.

فَبدلاً من التساؤل عن مَعْرفة ما هي المجالات التي ترتادها الترجمة وطريقتها المتبعة في ذلك الارتياد، فإنهم يُعلنون على الملأ استحالتها أو خيانتها. هذا مع العلم أن هؤلاء وأولئك لم يكونوا أبدا علماء لسانيات سيئين قطعا. ولكن سبب ذلك كان هو انحيازهم في التحليل إلى ميدان لساني على حساب الآخر، كتغْليب الأنظمة اللّسانية على المعنى، أو الاهتمام بالأنساق اللغوية بدل العملية الترجمية في ذاتها.

3- السَّبب الثالث يعود إلى الشروط نفسها التي نشأت فيها اللسانيات والكيفية التي صاغت بها إشكالاتها الخاصة. إن المأخذ الذي يوجّهه المترجمون لِعُلماء اللسانيات عندما لا يعثُرون لديهم على أجوبة للأسئلة المتصلة بمجال

نشاطهم، هو أَنَّ اللِّسانيات تهتم فقط ببنية اللّغة وطرائق اشتغالها، وتُدير ظهرها للكلام الواقعي وآلياته..

وبالفعل فإن إحْدى النَّقائص الكُبرى التي شابت تطوُّر اللسانيات في القرن العشرين سواء كانت تستلهم السُّوسُورِية في أوروبا، أو البْلُومفلدية في أمريكا الشمالية، هو مَيْلها أكثر للاهتمام ببنيات اللّغات أكثر من اهتمامها بآليات الكلام، بل محاولتها الفصل بين اللغة والكلام، أي بين اللغة وواقعها الحي. وهذه النقيصة تبلغُ حدّها الأقصى وبطريق شبه كاريكاتورية مع لسانيات شومسكي. ولكنها تصدقُ كذلك، بهذا القدر أو ذاك، على كل المدارس اللسانية حتى مطلع السبعينات.. وذلك بالرغم من وُجود العديد من التَّبريرات الإبسيتمولوجية التي يستند إليها هؤلاء في إعطاء الأولوية في الدراسة للبنيات اللِّسانية على حساب دراسة الكلام. (Pergnier: 1981.256)

في ضرورةِ النَّظرية

نستخلص من كل ما تقدَّم أنه، بغض النظر عن الأهمية النظرية المفترضة لتلك الأفكار والتأملات وأشكال المقاربات ذات المنشأ اللساني البارز بهذا القدر أو ذاك، فإنها كانت إجمالا محدودة التأثير والجدوى من الناحية العَمَلية الشيء الذي قلّص من مردوديتها، وحال دون وُصُولها إلى ترسيخ مبادئ عامة للترجمة. وذلك على الرغم من شعور الجميع بحتْمية قيام نظرية للترجمة مُقْنعة تحدد المقاييس، وترسُم الحدود وتكون مرجعاً للباحثين والمتعلمين ممن يُقبلون على الترجمة.. (نيومارك: 17.18) ويمكن أن نعزُوَ بعض أسباب هذا الوضع إلى أمرين اثنين أسهما في الوتيرة البطيئة التي سار عليها نموُّ نظرية الترجمة. وهما سيادة تلك الفكرة النفعية التي ظلت تعتبر أن النظرية الجيدة ينبغي أن تقاس بفائدتها المباشرة، ثم ذلك الإحساس القديم بنوع من التوجّس الفطري من كل ما هو نظرية على وجه الإطلاق.

وربما كانت هذه الاعتبارات هي التي تفسر الفُتُور الذي استُقْبلت به أهم المؤلَّفات التي نظّرت للترجمة، خاصة كتاب الأمريكي كاتفورد، والتأخر في قبول أفكار مونان، والتَّجاهل الذي ناب أفكار نيدَا التي ظلت غير معروفة خارج نطاق قلّة من الأكاديميين.(Vinay: 20.21) وفي هذا الصدد، يرى ميشونيك أن الترجمة تُظهر وتُخفي في نفس الوقت، عن طريق انكتابها نفسه، ذلك التفاعل القائم بين نظرية اللغة ونظرية الأدب داخل خِطاب المُترجم. وسواء أراد هذا الأخير ذلك أم لم يُرده، فإن وجود نظرية للترجمة أمرٌ حَتْميّ. وكلّما زاد رفض المترجم لقيام هذه النظرية تقوَّت، بهذا الرفض ذاته، ضرورة فحص الدواعي التي تحمله على اتخاذ مثل هذا الموقف، وزادت بالتالي الحاجة إلى التساؤل حول تاريخية الترجمة، وذلك لأن رَفْض النظرية يعتبر في حدّ ذاته نظرية .(Meschonnic.1984)

لقد نُظر دائما إلى الترجمة، حتى الوقت الحاضر، بمثابة نشاط مسلّم به، ويدخل مدخل الشيء البديهي الذي لا يفترض تحليله أو التساؤل بشأنه إسوة بباقي النشاطات البشرية موضع أخذ وردّ.. (Depré: 47). ولذلك، نجدها قد مُورست دائما بطريقة فيها كثير من التَّحرر، ولكن أيضا شيء غير قليل من التشوش. وكان المترجمون يبرِّرون ذلك باسم الجدوى والإبداعية. وعلى هذا يمكن القول، بأن الترجمة خلال تاريخها الطويل لم تكن تنطوي على تأمل نظري مُعدّ بعناية، ويتوفر على الانسجام والوضوح الضروريين، وأن غاية ما كان رائجا هو نتيجة حاجة المترجمين القائمة إلى تأمين وتبرير ممارستهم حيال أنفسهم وتجاه قُرَّائهم.

على أنه يجب الاعتراف بأن غياب التَّنظير الواعي والمنظم كانت توازيه ممارسة قوية وفعالة بكل تعارضاتها واختياراتها، مما يؤهلها لتكون مادة للتنظير. وهناك من جهة أخرى العديد من الكتابات الفلسفية والفيلولوجية والشهادات حول الترجمة من شأنها أن تُشكّل عناصر للتأمل لم تصبح موضوع اهتمام إلا في العُصور اللاحقة (Ballard:55)

ومن الواضح اليوم، أن العصر الحديث قد حمل وعيا جديدا ولا مناص منه بصدد تعقيد عملية الترجمة بمقدماتها وآثارها وأهدافها.. وكذلك بصدد ضرورة التفكير الذي يفرضه هذا النوع من الممارسة. ومن هنا، كانت ضرورة التأمل وسيلةً للمعرفة والتحليل، وسبيلا لولوج ممارسة ضرورية كالترجمة؛ خاصة أنها ومنذ نشأتها ظلت دائما بشكل جوهري ممارسة حَدْسية وتجريبية .(Depré: 1985:71)

وفي المقدمة التي وضعها ميشال سِرْيتا Michel Cresta لمقال بنيامين "مهمة المترجم" لا يتردد في التأكيد على أن الترجمة قائمة قبل أن تكون هناك نظرية للترجمة، وأن كُلّ نص مُترجم يكون مسبوقا بنموذج نظري. (in Littoral n13 p53) وهذا الموقف هو الذي يبرزه أنطوان بيرمان دون أن ينفيه تماما حين يقرّ بأن الترجمة يمكنها أن تستغني عن النظرية ولكنها لا تستغني أبدا عن الفِكْر. (Berman:1985.39).. وهذا الأمر الأخير هو الذي تُعلِّق دوبري عليه قائلةً بأن هذا الإثبات يعني لديها شيئين:(Depré:1985.72).

1- أنه أصبح من الصعب أكثر فأكثر أن نترجم دون أن نفكر في الترجمة.

2- أنه من المستحيل أن نترجم دون أن تكون لدينا فكرة عن الترجمة. وبعبارة أخرى فإن كل ترجمة، سواء شئنا أم أبينا، هي قبل كل شيء"تفكير"، واع أو غير واع، في الترجمة ويندرج ضمن تصور قائم، أو يدشّن تصوّرا جديدا.

وكما يشير بيرمان، فإنه حتى عندما لا نكون داخل علم أو فلسفة مهمتها تحديد الصياغات والمقولات لتدقيق موضوعنا،فإنه بإمكاننا أن نفكِّر في ممارستنا على نحو تجريبي، أي أننا نقوم بنوع من التفكير في الممارسة.(Berman:1985.39).

ويعني هذا القول أنَّ البحث عن نظرية للترجمة لابد له أن يمرّ عبر فعل الترجمة نفسها، أي عبر الممارسة التي ستقود إلى النظرية. ولمّا كان هذا الفعل يتم على صعيدين، هما لغة الانطلاق ولغة الوصول اللذان يتميّزان بالاستقلال

الكامل عن بعضهما البعض، فإنه يُصْبح من المفترض في الباحث التوفر على معرفة نظرية كافية في اللغتين، كل واحدة على حدة.وتنبثق عن كل هذه الملاحظات نتيجتان هامَّتان هما:

1- إقصاء العديد من المنظّرين الذين يعملون على اللغة المفردة من اهتمامنا، لأننا لا نجد عندهم ما هو أساسي وهو مصدران لغويان اثنان.

2- النتيجة الثانية تتفرع عن الأولى وتؤكد على ضرورة توفرنا على معرفة نظرية باللغتين (Vinay: 20.21).

إن هذه المآخذ وغيرها هي المسؤولة عن النَّقص الفادح في الدراسات النظرية المعمقة حول الترجمة، وإليها تعود عدم كفاية تلك الطائفة الأخرى من البُحوث والمقالات والملاحظات قليلة الأهمية، بسبب افتقارها إلى المنهجية. وهو الأمر الذي لايعكس فحسب مصاعب هذه الممارسة، بل يفضح أيضا طابعها التجريبي وغير المنظم أحيانا.على أنه مع المنظرين الحداثيين سوف تسير نظرية الترجمة في توجّه جديد يدفع بها بعيدا عن الرَّخاوة الإبستيمولوجية، ويخلّصها من الجفاف المنهجي معاً. فقد أعادوا تحديد دور الترجمة في المجتمع والثقافة، وقلَّصوا الفروق تدريجيا بينها وبين الكتابة عن طريق إبراز جوانبها الإبداعية التي ظلت مُتَوارية وغير معترف بها.

وستظهر على أيديهم كذلك أهمية البحث الذي ينبغي أن يقام حول الترجمة باعتبارها نشاطاً لغوياً غايته تحقيق التواصل بين مختلف الألسنة والثقافات. وهم أخيرا، وليس آخرا قَدْ حاولوا إعادة الربط بين نظرية الترجمة وممارستها، وتحديد الظّروف والوضْعيات التي تعمل في نطاقها.

ونحن بفضل هذه الجهود الحثيثة لإعادة الاعتبار لنشاط الترجمة نوجد في لحظة انعطاف أساسية ترعَى الممارسة وتقدّر عطاءها، فيما تراكمُ لبنات جديدة لتأمُّل نظري يتَّصف بالمنهجية والعُمق. وتلك، دون شك، هي بداية الطريق الطويل إلى بلوغ ما نَنْشده من إنصافٍ للترجمة ومصالحةٍ معها.

- مونان.جورج: المسائل النظرية للترجمة، ترجمة لطيف الزيتوني.دار المنتخب العربي، بيروت، 1994.

- نيومارك.بيتر: اتجاهات الترجمة، جوانب من نظرية الترجمة.ترجمة إسماعيل صيني، دار المريخ، 1986.

- عطية فوزي، محمد: علم الترجمة، مدخل لغوي، دار الثقافة الجديدة. القاهرة، 1986.

- Catford. John :A Linguistic Theory of Translation, London, Oxford University Press, 1965.

- Dépré. Inès. Oseki: Théories et pratiques de la traduction littéraire. Armand Colin. Paris 1999.

- Federov Andrei: Introduction à la théorie de la traduction, traduction française de R.Deresteau et S.Sergeant, Bruxelles, 1968.

- Halliday. M.A.K.The comparison of languages .in: A. Mcintoch, M.A.K. Halliday: Patterns of Languages. London, 1966.

- Jakobson.Roman:

* On Linguistics Aspects of Translation.In R.A.Brower ed. On Traslation. Cambridge. Mass.: Harvard University Press, 1959.

* Essais de Linguistique générale, trad. Nicoles Ruwet, Minuit, Paris, tome1, 1963, tome2, 1973.

- Laplace. Colette: Théorie du langage et théorie de la traduction. Dedier Erudition. Paris. 1994.

- Larose. Robert: Théories contemporaines de la traduction. Presses de l'université du Quebec. 1989.

- Martinet. André: Eléments de linguistique générale, Armand Colin, Paris, 1967.

Mounin.Georges :

- Les problèmes théoriques de la traduction, Gallimard, Paris, 1967.

- Linguistique et Traduction. Dessart et Mardaga éditeurs, Bruxelles, 1972.

- Grand Larousse de la langue française.1976

- Nida.Eugene : Toward a Science of Translation. Leyde, E-J.Brill, 1964.

- Nida. Eugene and Charles Taber, Teory and practice of Translation ,London: United Bible Societies, Leiden, E.J.Brill, 1969.

- Nida.Eugene (et Charles): La traduction: théorie et méthode. Alliance biblique universelle. Londres. 1971.

- Pergnier.Maurice: Les fondements sociolinguistiques de la traduction, université de Lille III,Lille 1978.

- Pergnier.Maurice: revue Méta.1981.

- Perret.Jacques: Traduction et parole. in Problèmes litteraires de la traduction; Louvain. 1975.

Redouane.Joèlle:

- Encyclopédie de la traduction, Alger, 1980.

- La traduction: science et philosophie de la traduction. O.P.U. Alger. 1985.

Universalis.Encyclopédie.

- Vinay.J.P et Darbelnet.J: Stylistique comparée du français et de l'anglais, Didier, Paris, 1968.

- Vinay.J.P :Regards sur l'évolution des théories de la traduction depuis 20 ans. Meta xx.1. 1975.

Yaguello.Marina: Actes des Deuxièmes assises de la traduction littéraire. Arles1985. Acte Sud. 1986.